

<https://jsrhs.rcc.edu.ly/>

ISSN: 3078-4611

Vol.2 No.2(2025),526- 562

Article history:

Received: 19/08/2025

Accepted: 18/09/2025

Published: 31/12/2025

مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية



دور المحاسبة القضائية في تعزيز القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية

(من وجهة نظر الخبراء المحاسبين المقيدين بسجلات محكمة استئناف الخمس - والخبراء المحاسبين بمركز الخبرة القضائية الخمس)

د. فرج علي الأخضر¹، د. معمر يوسف السليني²، محمد ياسين هنيدي³¹ قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد الخمس - جامعة المرقب<https://orcid.org/0009-0001-8596-3126>² قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد الخمس - جامعة المرقب<https://orcid.org/0009-0008-1424-8599>³ طالب ماجستير كلية الاقتصاد الخمس - جامعة المرقب<https://orcid.org/0009-0005-4339-6492>henaidyhenaidy07@gmail.comymoameir@yahoo.comfalakhdar@elmergib.edu.ly

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف دور المحاسبة القضائية في تعزيز القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية، حيث اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة خصيصاً لاستطلاع آراء الخبراء المحاسبين المقيدين بسجلات محكمة استئناف الخمس، والخبراء المحاسبين بمركز الخبرة القضائية الخمس، وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وذلك نظراً لصغر حجم عينة الدراسة، وتم توزيع عدد 45 استبانة استلم منها 31 استبانة صالحة للتحليل. ومن خلال التحليل الإحصائي للبيانات ظهرت مجموعة من النتائج والتي كان من أهمها؛ أن غالبية أفراد العينة يمتلكون مؤهلات علمية وخبرة ميدانية، لكنهم يفتقرون إلى التدريب المتخصص في المحاسبة القضائية، مما يضعف فاعلية الأداء في التحقيقات. كما أثبتت النتائج وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي والعملية والخبرة والمهارات وفاعلية إجراءات المحاسبة القضائية وبين قدرة المحاسب القضائي على اكتشاف الفساد. أما من ناحية جمع أدلة الإثبات، فقد كانت المحاسبة القضائية ذات أثر ملحوظ في تتبع المعاملات المشبوهة وتحليل المستندات المالية بأسلوب احترافي يدعم العدالة والمساءلة، كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والتي كان من أهمها؛ بضرورة تطوير المناهج الأكاديمية في الجامعات الليبية لتشمل مقررات متخصصة في المحاسبة القضائية، وإنشاء برامج تدريبية عملية تستهدف المحاسبين غير المؤهلين لدعم قدرتهم على كشف الفساد المالي وتحليل الأدلة.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، الفساد المالي.

Abstract:

This study aimed to identify the role of forensic accounting in enhancing the ability to detect financial corruption in Libyan government institutions. The research adopted a descriptive-analytical approach, and a questionnaire was specifically designed to survey the views of accounting experts registered with the Khoms Court of Appeal and accounting experts at the Khoms Judicial Expertise Center. A comprehensive survey was used due to the small sample size, and 45 questionnaires were distributed, of which 31 were received and deemed valid for analysis. Statistical analysis of the data revealed a set of results, the most important of which although the majority of the respondents were qualified as well field experience, they

have been required specialized training in forensic accounting, which weakens their effectiveness in investigations. The results also demonstrated statistically significant relationships between academic and practical qualifications, experience, skills, and the effectiveness of forensic accounting procedures, and the forensic accountant's ability to detect corruption. Regarding the collection of evidence, forensic accounting had a significant impact on tracking suspicious transactions and analyzing financial documents professionally, thus supporting justice and accountability. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which were: There is a need to develop accounting education in Libyan universities to include specialized courses in forensic accounting, and to establish practical training programs targeting unqualified accountants to enhance their ability to detect financial corruption and analyze evidence.

Keywords: Forensic Accounting, Financial Corruption.

1. المقدمة:

في ظل ما تشهده المؤسسات الحكومية من تصاعد الفساد المالي، تبرز المحاسبة القضائية كخط دفاع لاستعادة الانضباط المالي، حيث تعد منظومة متكاملة لكشف الحقائق وتحقيق العدالة المالية وإعادة الثقة إلى النظام المالي داخل البيئة الليبية، وهي النقطة التي انطلقت منها هذه الدراسة.

ومع تزايد حالات الاحتيال والفساد المالي الذي انتشر على نطاق واسع بين دول العالم وخاصة في الدول النامية لما له من تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستغلال الموارد الاقتصادية والبشرية مما جعل الحاجة إلى مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة ضرورة ملحة من أجل الحفاظ على اقتصاد وطني سليم، وتعد المحاسبة القضائية واحدة من أهم المجالات الحديثة للكشف عن حالات الفساد والتلاعب المالي ومكافحته وتعزيز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين سمعة الدولة من خلال الحفاظ على المال العام والقضاء على الفساد المالي في المؤسسات الحكومية (الوريدي وآخرون، 2023).

ومن خلال تطبيق المحاسبة القضائية، يتمكن المحاسبون من مراجعة العقود والموازنات المالية والتحقق من مطابقتها للمعايير القانونية والمالية المعتمدة. هذا يشمل التدقيق في تفاصيل المدفوعات والمصروفات، مما يساهم في تحديد الموارد المسروقة أو المصروفة بطريقة غير قانونية (الخالدي، 2014).

وفي ظل الواقع الليبي، تُصبح المحاسبة القضائية أداة محورية في مواجهة الفساد المالي الذي بات سمة بارزة في العديد من المؤسسات الحكومية، نتيجة لضعف الرقابة وتراخي تطبيق القوانين وتدهور نظم الشفافية. حيث أدى هذا الواقع إلى اتساع فجوة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وازدياد حالات التلاعب بالمال العام دون رادع حقيقي. ومن هنا، فإن تعزيز دور المحاسبة القضائية في البيئة الليبية لم يعد خيارًا تنظيريًا، بل ضرورة مهنية ووطنية تقتضي تفعيل أدواتها وتطوير قدرات العاملين فيها، وتمكينهم من كشف قضايا الفساد المالي بدقة واحتراف. فبقدر ما يتم تمكين المحاسب القضائي وتأهيله علميًا وعمليًا، ومنحه الصلاحيات والإمكانات اللازمة، بقدر ما يمكن الحد من الفساد واستعادة الانضباط المالي داخل المؤسسات الحكومية. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور المحاسبة القضائية

- من حيث التأهيل، والخبرة، والإجراءات - في تعزيز القدرة على اكتشاف قضايا الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية.

2. مشكلة البحث:

يشكل الفساد المالي أحد أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية في ليبيا، حيث يؤدي إلى إهدار الموارد، وتآكل الثقة العامة، وتعطيل مشاريع التنمية. وفي ظل هذه التحديات، بات من الضروري تبني أدوات رقابية متخصصة قادرة على كشف التجاوزات والحد من تفشي الفساد. وتُعد المحاسبة القضائية إحدى هذه الأدوات الفعالة، إذ تجمع بين المهارات المحاسبية والتحقيقية لتقديم أدلة دقيقة وقانونية حول قضايا الفساد المالي.

لكن رغم الاعتراف بأهمية المحاسبة القضائية في تعزيز الشفافية والمساءلة، فإن فعالية هذا الدور تظل رهينة بعدة عوامل أساسية، أبرزها: مستوى التأهيل العلمي والعملية للمحاسب القضائي، ومدى امتلاكه للخبرة والمهارات الفنية والتحليلية، إضافة إلى فاعلية الإجراءات التي يعتمد عليها في ممارسته للعمل القضائي المحاسبي. من هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة العلاقة بين هذه الأبعاد الثلاثة للمحاسبة القضائية، وبين القدرة الفعلية على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية، في ضوء الواقع المؤسسي الحالي الذي يعاني من ضعف نظم الرقابة وتضارب الصلاحيات وغياب معايير المحاسبة الحديثة (عبد الكافي، وإبراهيم، 2019).

من هنا تنبع مشكلة البحث في الحاجة إلى فهم وتحليل مدى تأثير المحاسبة القضائية، بمكوناتها الثلاثة (التأهيل العلمي والعملية، الخبرة والمهارات، فاعلية الإجراءات)، على تعزيز القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية، وهي فجوة معرفية وميدانية لم تُعالج بالشكل الكافي في الأدبيات السابقة حسب علم الباحثين، ما يجعل من هذه الدراسة مساهمة علمية ضرورية لسد هذا النقص وتقديم توصيات عملية تدعم أداء المحاسب القضائي في بيئة عمله داخل القطاع الحكومي الليبي، ومن هنا تنبثق المشكلة البحثية في السؤال الرئيسي التالي:

ما دور المحاسبة القضائية في تعزيز القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية ؟
وبالتالي ينبثق من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما دور امتلاك المحاسب القضائي للتأهيل العلمي والعملية، في اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية؟

- ما دور امتلاك المحاسب القضائي للخبرة والمهارات، في اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية؟

- ما دور إجراءات المحاسبة القضائية، في اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية؟

3. أهداف البحث:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على دور المحاسبة القضائية في تعزيز القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية وذلك من خلال ما يلي:

أ. تحليل وتقييم دور التأهيل العلمي والعملية للمحاسب القضائي، في اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية.

- ب. معرفة دور الخبرة والمهارات المحاسب القضائي، في اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية.
- ج. معرفة دور فاعلية اجراءات المحاسبة القضائية، في اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية.
- 4. أهمية البحث:**

تتبع أهمية الدراسة من حادثة الموضوع الذي يتناوله الباحثون وهو دور المحاسبة القضائية في تعزيز القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية، ويمكن تقسيم الأهمية إلى ما يلي:

الأهمية العلمية: يساهم هذا البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالمحاسبة القضائية، من خلال تقديم نموذج تحليلي متكامل يربط بين مكونات المحاسبة القضائية (التأهيل العلمي والعملي، الخبرة والمهارات، فاعلية الإجراءات) والقدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية. ويحلل العلاقة بين التأهيل والخبرة والإجراءات المحاسبية وبين مدى قدرة المحاسب القضائي على كشف حالات الفساد، وذلك في بيئة لم تحظَ بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة، خصوصاً في السياق الليبي الذي يتسم بتحديات رقابية وقانونية خاصة. كما يساهم البحث في سد فجوة معرفية مهمة من خلال تقييم الأثر الحقيقي لهذه المكونات على الأداء المهني، مستنداً إلى تحليل ميداني يعزز مصداقية النتائج ويجعلها قابلة للتطبيق العملي في تطوير آليات مكافحة الفساد المالي.

الأهمية العملية: يساهم البحث في تقديم نتائج فعالة يمكن أن تدعم المؤسسات الحكومية الليبية في تعزيز نظم الرقابة الداخلية، عبر تطوير قدرات المحاسبين القضائيين وتمكينهم من أداء دورهم الحيوي في مكافحة الفساد المالي. وبجانب الأثر المؤسسي، يحمل البحث بعداً مجتمعياً مهماً، إذ يعزز جهود استعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة من خلال التركيز على مبادئ الشفافية والمساءلة، وي طرح حلولاً عملية للحد من هدر المال العام وتحقيق العدالة المالية، مما يرسخ بيئة من النزاهة والتنمية المستدامة.

5. فرضيات البحث:

- أ. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتأهيل العلمي والعملي للمحاسب القضائي على القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية.
- ب. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة ومهارات المحاسب على القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية.
- ج. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية اجراءات المحاسبة القضائية على القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية.

6. المحاسبة القضائية.

شهدت مهنة المحاسبة تطوراً ملحوظاً عبر مراحل متعددة، نتيجة لتأثيرات اقتصادية وتشريعية متداخلة، أدت إلى ظهور

الحاجة إلى خدمات محاسبية متخصصة تختص بتوفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة لمختلف الأطراف، كل حسب أهدافه واهتماماته. ولم تعد المحاسبة تقتصر على تسجيل المعاملات المالية، بل أصبحت أداة فعالة في دعم الشفافية، وتعزيز الرقابة، ومكافحة الفساد، بفضل ما تمتلكه من مقومات فنية وتقارير موثقة ومعايير مهنية وقانونية، إلى جانب كوادر بشرية مؤهلة وأنظمة رقابية متكاملة.

إلا أن هذه المهنة واجهت تحديات كبيرة، خاصة بعد سلسلة من الفضائح المحاسبية التي أثرت على كبرى الشركات العالمية، وأدت إلى خسائر مالية جسيمة وانهيارات اقتصادية مفاجئة. وقد وُجّهت أصابع الاتهام إلى مكاتب المراجعة والمحاسبين، مما أدى إلى تراجع ثقة مستخدمي المعلومات المالية، وارتفاع عدد الدعاوى القضائية ضد تلك الجهات. هذه الأزمات كشفت عن قصور في الأساليب التقليدية للمراجعة، وأبرزت الحاجة إلى أدوات أكثر تخصصًا ودقة في كشف التلاعبات المالية.

وفي هذا السياق، برزت المحاسبة القضائية كأحد التخصصات الحديثة التي تجمع بين المعرفة المحاسبية والمهارات القانونية، وتستخدم كوسيلة فعالة في كشف الفساد المالي، وتتبع الجرائم الاقتصادية، وتقديم الأدلة الفنية أمام الجهات القضائية (خدوجة، صبرينة، 2021، ص2).

وتُعد المحاسبة القضائية اليوم من أبرز الوسائل المهنية التي يمكن الاعتماد عليها في تعزيز النزاهة والشفافية داخل المؤسسات، لا سيما في البيئات التي تعاني من ضعف في أنظمة الرقابة، كما هو الحال في العديد من المؤسسات الحكومية الليبية.

وانطلاقاً من أهمية هذا التخصص، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المحاسبة القضائية في تعزيز القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية، من خلال تناول نشأة المحاسبة القضائية ومفهومها، وأهدافها، وأهميتها، ومميزاتها، والخ. ثم الانتقال إلى تحليل مفهوم الفساد المالي، وبيان مظاهره وأسبابه، وصولاً إلى استعراض قدرة المحاسبة القضائية على اكتشاف الفساد المالي.

1.6 مفهوم المحاسبة القضائية:

تعددت تعريفات المحاسبة القضائية في الأدبيات المحاسبية نظراً لاختلاف الباحثين و الزوايا التي ينظرون منها ، و تتكون المحاسبة القضائية من الناحية اللغوية من كلمتين أساسيتين مستقلتين ، إذ تشير كلمة القضائية عن القضايا ذات العلاقة بالمحاكم القانونية و أما كلمة المحاسبة فهي تشير إلى تصنيف و تسجيل و تلخيص الأحداث الاقتصادية بطريقة تخصصية تساعد الأطراف المختلفة أصحاب العلاقة من استخدام المعلومات المحاسبية من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وفي دمج الكلمتين (المحاسبة القضائية) نحصل على دلالة تشير إلى استخدام المعلومات المحاسبية من المصادر الأخرى لتحديد الحقائق بصورة موضوعية يمكنها أن تدعم المواقف المعقولة في المحكمة ،كما قد ينظر إليها على أنها فرع متخصص من فروع المحاسبة المتعلقة في كثير من الأحيان بالقضايا القانونية و الشكاوي المالية ،بالإضافة الى تقديم خدماتها كخبير في مجالات عدة مثل مطالبات التأمين ، قضايا الاحتيال المالية ، و القضايا ذات الأضرار المالية الشخصية (عمر وآخرون، 2021، ص26).

وهناك عدة تعريفات للمحاسبة القضائية حسب وجهة نظر مجموعة من الباحثين نذكر منها الآتي:

حيث عرفها (جارالله، السيد، 2022، ص94) بأنها "إحدى آليات ضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي حيث تشمل المهارات المحاسبية المتخصصة التي تعمل على ممارسة المحاسبة القضائية الاستباقية حيث تبحث عن الأخطاء والتقلبات والمعاملات قبل أن تتبلور في صورة احتيال".

كما عرفها (الوريدي وآخرون، 2023، ص6) بأنها "علم من علوم المحاسبة التي تسعى إلى تقديم الأدلة والإثباتات التي تساعد القضاء في تقرير الأحكام، وذلك من خلال محاسبين معتمدين يتمتعون بمجموعة من الخبرات والمهارات لتحليل السجلات المالية والمعلومات المحاسبية للكشف عن الاحتيال، والتلاعب المالي، العمليات غير القانونية".

أما (خدوجة، صبرينة، 2021، ص8) فقد عرفتها بأنها "جمع مهارات مختلفة في عدة مجالات منها المحاسبة والقانون، لتحقيق عدة أهداف أهمها المساعدة في مكافحة الغش والفساد المالي ومقاضاتهما، وحل النزاعات المالية بتقديم شهادة خبير للمحاكم. فالمحاسبة القضائية تتكون من عنصرين أساسيين هما: الخدمات القانونية بوصف المحاسب القضائي خبيراً ومستشاراً، وخدمات التحقيق التي تعتمد على مهارات المحاسب القضائي بتقديمه التقرير النهائي لتحرياته على الموضوع المتنازع فيه".

أما (الجعبري، 2018، ص15) يرى بأنها "مجال من مجالات المحاسبة تقوم على أساس المعرفة المتكاملة بكل من أساسيات المحاسبة والمراجعة والتدقيق، وامتلاك مهارات التحري والتقصي التي تستخدم لتقديم أدلة إلى المحاكم والجهات المختصة بشأن القضايا أو النزاعات المالية، بدرجة عالية من الدقة والتأكد لتحقيق العدالة".

وبناءً على ما تم عرضه، يرى الباحثون أن المحاسبة القضائية هي أحد فروع علم المحاسبة الحديثة، التي تبرز بين المهارات المحاسبية المتقدمة والمعرفة القانونية، بهدف كشف حالات الفساد المالي والتلاعب والاحتيال، وتقديم الأدلة والإثباتات اللازمة للجهات القضائية والرقابية. وهي تمثل أداة فعالة في دعم العدالة، من خلال ما يقدمه المحاسب القضائي من تقارير دقيقة وشهادات خبرة فنية تساعد في حسم النزاعات المالية.

2.6 أهمية المحاسبة القضائية:

تزايد الاهتمام بالمحاسبة القضائية بعد حدوث الانهيارات الاقتصادية الدولية بسبب الاحتيال وعدم كفاية الإجراءات الواردة في معايير التدقيق لاكتشاف ومنع الغش والتلاعب في القوائم المالية، مما أدى إلى زيادة الدعاوى القضائية ذات الصبغة المالية أمام المحاكم، وفي الوقت الحاضر لم تعد خدمات المحاسبة القضائية تقتصر على الجهات القضائية، بل أصبحت تطلب من جهات عديدة مثل البنوك والشرطة وشركات التأمين والمنظمات الحكومية وغيرها. وتستمد المحاسبة القضائية أهميتها من العوامل التالية (خدوجة، صبرينة، 2021):

1. إحدى المجالات الهامة التي تحمل فرص عديدة لتلبية احتياجات المستقبل، وتحديد الخصائص والمهارات المطلوبة في المحاسب القضائي.
2. تمثل تكاملاً بين المحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحقيقات أكثر عمقا، وأكثر ارتباطاً بالدعوى القضائية مما يجعل المحاسب القضائي مستشاراً قضائياً على مستوى رفيع.
3. تبحث في الماضي وتذهب إلى ما وراء الأرقام وتفتح الأبواب لمزيد من الدراسة والبحث.

4. تساعد على إعداد محاسب قضائي على مستوى عالي من الخبرة والتأهيل يقوم بتقديم تقرير عن المهمة المكلف بها مدعماً بالأدلة القانونية الكافية، التي تساعد القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة.
5. تساهم في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية وزيادة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة واكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية.

3.6 أسباب ودواعي ظهور المحاسبة القضائية والحاجة إليها:

يعتبر انتشار عمليات الفساد من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور المحاسبة القضائية والاهتمام بها، وخاصة بعد انهيار الشركات الكبرى في العديد من الدول نتيجة للفساد مما أدى إلى تدهور اقتصادات هذه الدول وباعتبار أن الاقتصاد جزء من الأمن القومي فإن تدهور الاقتصاد يشكل تهديد للأمن القومي لهذه الدول.

وفيما يلي يستعرض (يوسف، 2023). أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور المحاسبة القضائية والحاجة إليها:

1. استثناء الفساد والغش والحاجة إلى وسيلة لمكافحتها والحد منها: لقد أصبح الفساد من أخطر القضايا، التي تواجه العالم في الوقت الحاضر، والتي أصبحنا في كل لحظة نرى ونشاهد ونسمع تداعياته على كافة الأنظمة والأصعدة والمستويات، ولقد تبين أن أخطر القضايا في الوقت الحالي هو الفساد.
2. قصور المراجعة الداخلية والخارجية في اكتشاف الفساد، فبالنسبة إلى المراجعة الخارجية من الصعب كشف عمليات الغش المالي التي تقوم بها الإدارة العليا بواسطة الدور التقليدي للمراجع الخارجي وعدم احتواء إجراءات المراجعة الحالية على مجموعة من الإجراءات الخاصة بكشف حالت الغش الجوهرية، وبالإضافة إلى ذلك فإنه في كثير من الأحيان تشوب عمليات تعيين مراجعي الحسابات من قبل الشركة تواطؤ أو فساد من خلال لجوء بعض الشركات إلى تعيين مراجعين الحسابات القانونيين بعينهم بغرض التلاعب المالي والتهرب الضريبي.
3. تشعب العمليات المالية بين الشركات والنمو التكنولوجي المتسارع وتعدد الوظائف المالية وما صاحبها من ظهور الفساد المالي والإداري
4. حاجة القضاء والشرطة إلى خبراء للاستفادة من آرائهم حول المخالفات المالية، والحد من تنامي معدلات الجرائم المالية.
5. حاجة القضاء والمحاكم إلى خبراء يوفرون معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية: فلا شك أن استثناء الفساد، وتزايد الغش أدى إلى تفاقم المشاكل، وزيادة حدة التعارض والصراع بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد الاتجاه نحو المحاكم، وازدياد الدعاوى القضائية.
6. حاجة القضاء والجهات الأمنية والرقابية لمعلومات حول المخالفات المالية للحد من تزايد معدلات الفساد والجرائم المالية.

4.6 أهداف المحاسبة القضائية:

تسعى المحاسبة القضائية في الوصول إلى العديد من الأهداف حيث إن المحاسبة القضائية أكثر شمولية وعمومية، باعتبارها الخطوط الإستراتيجية لتأهيل أرضية عامة للسيطرة على الأعمال التجارية، و تركز على تحكيم و تقوية بيئة المالية والمحاسبة، بغرض احتواء الفجوات و الثغرات و نقاط الضعف التي لم تغطيها أهداف المراجعة او تقع خارج سيطرتها، و يعود هذا السبب الى ان المحاسبة القضائية هي وسيلة للحد من تفشي الفساد و الاحتيال و الغش، و للحد من المشاكل التي قللت من السيطرة المحاسبية و المراجعة و الرقابة، ومن هذا المنطلق يمكن سرد هذه الأهداف فيما يلي (الوريدي وآخرون، 2023):

1. خلق بيئة إيجابية.
 2. تجنب احتيال والسرقة.
 3. استعادة الثقة في الشركات.
 4. دعم النقاضي حيث تشمل جمع المستندات لقبول أو رفض الادعاء، ثم مراجعة المستندات الملائمة لتكوين النقيع المبدئي للحالة.
 5. التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العالقة.
 6. التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها والذي يعد من أهم أهداف المحاسبة القضائية.
- كما تُبرز دراسة (فوزية، 2022) أن المحاسبة القضائية تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها:
1. جمع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مهني محايد للمساعدة في تأييد الدعاوى القضائية.
 2. إعداد محاسبين قضائيين لديهم المعرفة والخبرة والمهارة بالمحاسبة والمراجعة، ومهارة التحقيق في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا محاسبين قضائيين مؤهلين للمساهمة في تأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة.
 3. حماية المال العام من أعمال الغش والاحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في رفع كفاءة وفعالية وظيفة مهنة المراجعة الخارجية.
 4. تقييم الأضرار الناتجة عن إهمال المراجع الخارجي.
 5. اكتشاف الاختلاس وتحديد كميته والإجراءات القضائية التي تتخذ بشأنه.
 6. جمع الأدلة في الدعاوى القضائية.
- 5.6 أساليب المحاسبة القضائية:**
- تُمارس المحاسبة القضائية من خلال مجموعة من الأساليب المتخصصة، التي تهدف إلى كشف الغش وتحقيق العدالة، ومن أهمها: (سمرة، الباز، 2023)
1. **المراجعة التفاعلية:** وهي التي تهدف إلى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود غش بها، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك، وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية.

2. **المراجعة البعيدة:** وتهدف إلى الفحص من عدة مظاهر وهي تتضمن ما يلي:

أ. **المراجعة التشريعية:** وتقوم تلك المراجعة على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، والتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة.

ب. **الالتزام المنظم:** ويستخدم ذلك في حالة المراجعة الحكومية حيث يتم التأكد من مدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات عند صرف وإثبات المدفوعات الحكومية.

ج. **الأداة التشخيصية:** وهي تستخدم لإجراء فحوص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش، والتركيز على فحص المناطق المستهدفة.

د. **التحري عن الادعاءات:** حيث تتعلق بإجراءات التحري عن الشكاوى والادعاءات المقدمة من طرف معين.

كما أشار المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى عدد من أساليب المحاسبة القضائية وتمثلت فيما يلي:

أ. **الفحص المستندي:** حيث يقوم المحاسب القضائي بالإضافة إلى فحص مستندات الشركة محل الفحص بفحص المستندات والوثائق العامة والموجودة لدى جهات أخرى بعيداً عن تدخل الإدارة بهدف الحصول على معلومات عن الأعمال وأصحابها والموظفين والأطراف ذات العلاقة والمنافسين، مما يكسب هذه المستندات والوثائق حجية إثبات أقوى.

ب. **المقابلات الشخصية مع الأشخاص المسؤولين:** ويهدف ذلك لاستخلاص حقائق عن مرتكبي الغش والاحتيال كما يمكن أن تشير نتائج المقابلة إلى ضرورة مقابلة أشخاص آخرين، أو قد تثبت المقابلة كذب الطرف الآخر للمقابلة وضرورة الاعتماد على أساليب أخرى.

ج. **المصادر السرية:** تعد الخطابات والمكالمات مجهولة المصدر مصدراً جيداً للمعلومات بالنسبة للمحاسب القضائي، وهذه المصادر تعاني من ضعف أحجيتها في الإثبات.

د. **التحليل المعلمي للأدلة:** ويمثل هذا الأسلوب مصدراً للتأكد من صحة المستندات والوثائق، حيث يتم الاختبار المعلمي لنوعية الورق والأحبار المستخدمة ومدى التطابق بين التوقيعات الفعلية على المستند وما يفترض وجوده من توقيعات.

هـ. **مراقبة العمليات أو الأشخاص:** يلجأ المحاسب القضائي إلى هذا الأسلوب للحصول على إجابات عن بعض الأسئلة مثل هل يتم استلام وشحن البضاعة من الأماكن المخصصة وبواسطة سلطات الاعتماد المحددة؟

و. **المراقبة الإلكترونية والمادية:** حيث يمكن أن يستخدم المحاسب القضائي أسلوب المراقبة لتتبع الأشخاص المشتبه فيهم، ومن الممكن أن يستعين المحاسب القضائي بأشخاص آخرين للقيام بعملية المراقبة.

ز. **التحليل غير التقديري للعمليات:** حيث يستخدم المحاسب القضائي أساليب التحليل التقليدية جنباً إلى جنب مع أساليب التحليل غير التقليدي من خلال عدد من الأساليب مثل المقارنات الرأسية والأفقية، كما يقوم المحاسب القضائي بتنفيذ اختبارات أكثر عمقاً لبعض المناطق عالية الخطر مثل المعاملات ذوي العلاقة، أو التعامل على

أسهم الشركة بواسطة العاملين بها، حيث يوفر هذا النوع من التحليل تأكيداً كبيراً عن مدى وجود غش في هذه المناطق.

6.6 استخدامات المحاسبة القضائية:

من أهم استخدامات المحاسبة القضائية ما يلي (عمران، وآخرون، 2023):

1. التحري عن نقاط الضعف التي تؤدي إلى الغش والتلاعب وذلك عن طريق فحص نظام الرقابة الداخلية.
2. في حالة مطالبة شركات التأمين بالتعويض يتم تقييم أي خسائر تنتج وفق هذه المطالبات.
3. فحص أي أنشطة تكون محل غش أو فساد فحصاً شاملاً.
4. تقييم حقوق الدائنين وأولوية السداد في حالة التصفية.
5. تقدير أي أرباح قد تفقدها الشركة نتيجة للفرص الضائعة.
6. تقييم الشركة ولعدة فترات متتالية وذلك في حالة وجود أي نزاع يتطلب دراسة بعض البنود المتنازع عليها.
7. تجاهل رأي وشهادة المحاسب الجنائي أمام المحاكم حول المخالفات المالية.
8. أدى انخفاض التدقيق الداخلي والخارجي والتطور السريع للنشاط الاقتصادي إلى التركيز على المحاسبة الجنائية والخدمات التي تقدمها، وبالتالي زيادة مستوى أداء المحاكم.
9. بالنسبة لمزاولة المحاسبة القضائية كمهنة ال يوجد محاسبين مؤهلين علمياً وبشكل كاف.

7.6 مجالات تطبيق المحاسبة القضائية:

يمكن للمحاسبين القضائيين تطبيق مهاراتهم في عدد من المجالات منها (عمر وآخرون، 2021):

1. التحري عن عمليات الاحتيال والحد منها، بحيث يتم تعيين المحاسبين القضائيين لتحديد ما إذا كان هناك نشاط إجرامي مرتبط بالسجلات المالية للشركة، وهنا يبحث المحاسبين القضائيين عن أي مغالاة في تقييم المخزون أو الرسالة الخاطئة للمصاريف بغرض تشويه الأرباح والاختلاس.
2. قد يطلب من المحاسبين القضائيين تقديم الاستشارات لوضع استراتيجيات منع الاحتيال في الشركات، وهنا يعمل المحاسبون القضائيون على تقييم ما إذا كان من الممكن تعديل النظام المالي للمعني، مع الأخذ بعين الاعتبار نقاط الضعف في نظام الرقابة والإجراءات الداخلية.
3. تحليل وتقييم المعاملات التجارية، إذ يمكن لهؤلاء المهنيين تحديد أو تقدير القيمة الحقيقية للشركة في حال الاندماج أو الاستحواذ، وضمان أن المشتري على دراية بخصوص قيمة الشركة المستهدفة والوضع المالي لها، فضلاً عن ذلك يمكن للمحاسبين القضائيين تأشير أي نشاط محاسبي مشبوه وتحديد ما إذا كان قد تم اعتماد المقاييس المدروسة في إخفاء أو تزوير البيانات.
4. دعم الدعاوي القضائية، من الشائع أن تجد المحاسبين القضائيين يقدمون خبرتهم المحاسبية في دعم الدعاوي القضائية القائمة أو المحتملة، ويتركز عملهم الأساسي على تكميم الأضرار، على الرغم من أنها قد تتطلب توفير

شهادة الخبراء في العديد من الدعاوي القضائية مثل النزاعات المتعلقة بالعقود والقضايا المتعلقة بالممتلكات الفكرية وغيرها.

5. التحقيقات الحكومية، يمكن أن يلعب المحاسبون القضائيون دوراً مهماً في الحكومة، أي العمل في الوكالات الحكومية مثل مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة المخابرات المركزية ودائرة ضريبة الدخل (خدمة الإيراد الداخلي) في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يعملون على البحث عن أي إشارة تتعلق بوجود نشاط مالي مشبوه وعمليات احتيال من قبل الأفراد والشركات.

8.6 مراحل المحاسبة القضائية:

على الرغم من تعدد مجالات المحاسبة القضائية، واختلاف الأساليب والإجراءات المستخدمة من حالة إلى أخرى، فإنه في الأغلب تمر كل حالة من القضايا المالية والمحاسبية بأربع مراحل أساسية هي (المدهون، أحمد، 2021، ص54-55):

المرحلة الأولى: تشخيص المشكلة والتخطيط لها جيداً: يتعين على المحاسب القضائي طرح العديد من الأسئلة لتحديد طبيعة المشكلة موضع البحث والدراسة، والتعريف بالمشكلة وذلك من خلال عمل المراجع الداخلية، أو المراجع الخارجية، أو من خلال عملية الفحص والتقويم.

المرحلة الثانية: تجميع أدلة الإثبات: تعتبر هذه المرحلة في غاية من الأهمية إذ يتعين على الفاحص التأكد من أن أدلة الإثبات التي تم تجميعها خلال المرحلة الأولى لتشخيص المشكلة والتخطيط الجيد لها، يمكن الاعتماد عليها، أو الوثوق بها، فأدلة الإثبات تساعد المحاسب القضائي على الإدلاء برأيه في تقرير المراجعة حول مدى كفاية أدلة الإثبات وطبيعتها.

المرحلة الثالثة: تقويم أدلة الإثبات: وهي على درجة عالية من الأهمية حيث تقوم أدلة الإثبات، وكذلك البيانات قبل التوصل إلى النتائج المهمة وإعداد التقرير النهائي، وفي هذه المرحلة يتعين على الفاحص أن يدلي برأيه الموضوعي في مدى كفاية أدلة الإثبات، كما يقوم بتحديد أدلة الأثبات الأخرى المناسبة للوفاء بأغراض الفحص والتقويم.

المرحلة الرابعة: إعداد التقرير النهائي: يتم في هذه المرحلة إعداد التقرير النهائي، وهنا يجب مراعاة اعتبارات إعداد التقرير النهائي، وأهمها: أن يشير المحاسب القضائي إلى أدلة الإثبات التي قام بتجميعها، وأن يعد التقرير بلغة صحيحة ودقيقة، وأن يتناول التقرير الحقائق كافة.

9.6 أليات المحاسبة القضائية:

تتمثل أليات المحاسبة القضائية في العناصر التالية (خدوجة، صبرينة، 2021):

1. توافر المهارات والقدرات والمعرفة اللازمة للتعامل مع الأساليب الاحتيالية للفساد المالي.
2. استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة للكشف عن حالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الالكترونية.
3. الإلمام بالمهارات والقدرات المتخصصة في منع حالات الغش وتقليلها والتحقق منها والإفصاح عنها.
4. توافر مهارة تقديم الخدمات الاستشارية والقانونية والتخصصية فيما يتعلق بالفساد المالي.
5. التعرف على مهارات فحص واكتشاف واستخراج الأدلة الالكترونية لحالات الفساد والغش.

6. توافر مهارة فحص وحل الخلافات والنزاعات التجارية المتعلقة بحالات الفساد المالي.
7. معرفة المهارة التفاوضية لحل النزاعات القضائية.
8. توافر المهارة المتخصصة في فحص جرائم قرصنة الانترنت، الجريمة المنظمة وغسيل الاموال.
9. القدرة على إجراء المقابلات اللازمة للحصول على الأدلة الثبوتية عن حالات الفساد.

10.6 تقنيات المحاسبة القضائية:

تعتبر تقنيات المحاسبة والمراجعة التقليدية مثل تقنية النسب المالية، وتقنية التدقيق النقدي، والاختبارات الإحصائية القياسية للأدلة من الأدوات المستخدمة في المحاسبة القضائية، وفي الحالات التي تتضمن كميات كبيرة من البيانات، فإن المحاسب القضائي لديه العديد من التقنيات التي تمكنه من الحصول على البيانات أو تحديد مصدرها وتحليلها واستخراج وترتيب نتائجها من خلال تطبيقات برامج المراجعة بالحاسوب والتقنيات المختلفة الأخرى، ولهذا فإن المحاسب القضائي يمكنه التحديد بدقة سرقة الأصول لغرض الوفاء بالسندات، والبرهنة على خسائر التأمين أو اكتشافها من خلال المقاضاة، والمدفوعات غير القانونية للشركات، وغيرها من المخالفات الغير قانونية، وكذلك أشار في دراسته الى بعض تقنيات المحاسبة القضائية المعتمدة أمام المحاكم والقانون: المراقبة المستمرة، وتحليل التسلسل الزمني، وتتبع الجداول، وتحليل الصلة، والمراقبة، والدليل النقدي، والخريطة التنظيمية، وأدوات إدخال الصحيح - الخاطئ، واكتشاف النماذج الشاذة، واختبار الأعداد المقربة، وتحليل الفجوة، وتحليل أسلوب الحياة، ومعاينة الصفات، وخريطة المستند تحليل الاحداث، ومقارنة تطابق النسب المئوية، وتحليل صافي القيمة، وتقنيات التحليل، ونظرية عامل الحجم النسبي، والأدوات الحاسوبية المساعدة للمراجع، وتقنية التنقيب عن البيانات (العربي، نجم، 2023).

11.6 أنواع خدمات المحاسبة القضائية:

المحاسبة القضائية تتكون من عنصرين أساسيين هما : (البياتي، كريم، 2023)

1. **خدمات التحقيق Investigation Services** : وهي الخدمات التي تعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسب القانوني، التي قد لا تؤدي بالضرورة إلى الشهادة في قاعة المحكمة، تشمل خدمات التحقيق في المحاسبة القضائية جميع عمليات المحاسبة القضائية التي لا تتضمن (في البداية على الأقل) دعاوى قضائية فعلية أو محددة. وعرف التحقيق على أنه استفسار أو بحث أو بحث منهجي للحصول على حقائق تتعلق بخوف أو مخاوف محددة أو عامة، ترتبط بخدمات التحقيق التي يقدمها المحاسبون القضائيون عموماً ما بتحقيقات الشركات، والتي تبدأ بغرض حماية المؤسسة وأصولها من التهديدات الداخلية أو الخارجية مثل (احتيال الموظفين أو اختلاس الأصول أو الاحتيال في البيانات المالية أو الفساد). تشمل الأنواع المحددة من تحقيقات المحاسبة الجنائية كشف الاحتيال وفحص الاحتيال وردع الاحتيال.
2. **الخدمات القانونية Litigation Services**: وهي الخدمات التي تعترف بدور المحاسب القانوني بوصفه خبيراً أو مستشاراً، ويتم تقديم خدمات التقاضي في المحاسبة القضائية فيما يتعلق بالإجراءات القانونية أو التنظيمية الفعلية أو المعلقة أو المحتملة جنائية أو مدنية، وينفصل هذه الخدمات إلى خدمات شاهد خبير وخدمات الاستشارية.

7. الفساد المالي.

تمهيد: يعد الفساد المالي في المؤسسات الحكومية أحد أبرز التحديات التي تُعيق التنمية، لما له من أثر مباشر في إضعاف ثقة المواطن بالدولة وهدر المال العام. وتتجلى مظاهره في الرشوة، المحسوبية، والتلاعب بالعقود، مما يؤدي إلى تراجع جودة الخدمات الأساسية. كما يُساهم ضعف الرقابة وغياب الشفافية في ترسيخ الفساد داخل مؤسسات الدولة. لذلك، فإن مكافحة هذه الظاهرة تتطلب إرادة سياسية حقيقية، إصلاحات قانونية فعالة، وتفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق النزاهة. خاتمة: إن التصدي للفساد المالي ليس خيارًا، بل مسؤولية وطنية لضمان العدالة والاستقرار وبناء مؤسسات كفؤة تلبي تطلعات المواطن.

1.7 تعريف الفساد المالي:

هناك عدة تعريفات للفساد المالي حسب وجهة نظر مجموعة من الباحثين نذكر منها الآتي: حيث عرفه (خدوجة، وصبرينة، 2021، ص20) بأنه مجموعة الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والتشريعات والأحكام المالية التي تنظم الأعمال المالية في الدولة، وتكون مخالفة لتعليمات أجهزة الرقابة المالية. كما عرفه (عمران، وآخرون، 2023، ص148) بأنه "إساءة استعمال واستغلال الصلاحيات الممنوحة إلى شخص ما بهدف تحقيق مكاسب شخصية".

أما (عبد الكافي، وإبراهيم، 2019، ص127) فقد عرفوه بأنه "نوع من الخروج عن القيم المشتركة للمجتمع، وتنتهي بأهداف أخرى غير الأهداف الحقيقية".

وبناءً على ما تم عرضه، يرى الباحثون أن الفساد المالي هو "سلوك منحرف يتمثل في مخالفة القواعد والتشريعات المالية، واستغلال الصلاحيات الممنوحة لتحقيق مكاسب شخصية، بما يُعد خروجًا عن القيم المشتركة للمجتمع، ويؤدي إلى انحراف الأهداف العامة نحو مصالح خاصة غير مشروعة".

2.7 أشكال الفساد المالي:

للفساد المالي عدة أشكال وصور نذكر منها ما يلي: (عمران، وآخرون، 2023)

1. **غسيل الأموال (Money Laundering):** يطلق عليها أيضًا مصطلح (تبييض الأموال)، وهو عبارة عن توظيف

أموال غير مشروعة في مشاريع أو أعمال مشروعة. وتُعتبر عملية تبييض الأموال من الجرائم الاقتصادية التي يعاقب عليها القانون.

2. **الرشوة (Bribery):** وهي أن يقوم شخص ما بدفع مال أو تقديم منفعة تكون للجهة المنظمة ما أو فردًا أو أي جهة وذلك من أجل الحصول على ميزة غير لائقة.

3. **الفساد في الإقراض المصرفي:** القرض المصرفي هو ما يمنحه البنك مبلغًا معينًا من المال لشخص ما خلال فترة زمنية معينة، وفي ظل شروط و ضمانات دفع معينة. في هذه الحالة قد يحدث الفساد على سبيل المثال في الإهمال في تحديد القيمة المضمونة أو مخالفة بعض فقرات اتفاقيات القرض من قبل بعض المتعاقدين، بالإضافة إلى تجاوزات أخرى يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للبنك.

4. **التزوير (Forgery):** هو الغش عن طريق تغيير الحقيقة في مستند أو وثيقة، سواء مادياً أو معنوياً، مما يترتب عليه إحداث ضرراً بشخص ما أو للمصلحة العامة. ومن عمليات التزوير المختلفة:
 - أ. تقليد الأختام والتواقيع،
 - ب. التحريف في البيانات المالية والأرقام والمبالغ،
 - ج. التزوير في المستندات الثبوتية، وغيرها.
 5. **العمولة الخفية (Hidden Commission):** وهي ما يتم دفعه من قبل شخص ما إلى شخص آخر مقابل منفعة ما، ويتم تقديم شكرًا عرفاً مقابل الخدمة المحصلة
 6. **لتهرب من الجمارك والضرائب:** تهدف العديد من هذه السلوكيات إلى تجنب دفع الضرائب أو الرسوم، وبالتالي يكون لها تأثير كبير على موارد الدولة الاقتصادية.
 7. **خفاء أموال جرائم فساد:** من الجرائم الجنائية المالية إخفاء الأموال والاحتفاظ بها، من قبل شخص أو مجموعة أشخاص، من خلال أساليب تمكنهم من ممارسة أنشطة غير مشروعة مثل التهرب من الضرائب أو استغلال موظف غير مشروع لأي أجهزة تكون موجودة بالقانون.
 8. **استغلال المنصب:** من أمثلة ذلك استغلال الموظف غير المشروع لأي صلاحيات موجودة بالمنظومة والقوانين مما يعود عليه بالمنفعة أو يعود على فريقه بصورة قانونية ومشبوهة.
 9. **إدارة الأرباح لصالح الإدارة التنفيذية:** يتم استخدام هذا النوع من صور الفساد لتظهير الأرباح من قبل الإدارة التنفيذية بغرض تكريس مصالحها.
 - 10 **الضرر الذي يلحق بالملكات او المصالح:** قد يتعرض الموظف بالضرر للمصلحة العامة نتيجة لإهماله المهني، على سبيل المثال من خلال الكشف عن الاسرار التنظيمية المتعلقة بالمشتريات أو من خلال مساعدة المؤسسات على تجنب الضرائب.
- 3.7 أساليب المحاسبة القضائية لمكافحة الفساد المالي:**
- يتوجب استخدام تقنيات مناسبة وأساليب محاسبية وتحقيقية دقيقة من قبل المحاسب القضائي للكشف عن أي عمليات فساد مالي وبالتالي الحد منها ومن هذه الأساليب ما يلي (عمران، وآخرون، 2023):
1. المراقبة وبشكل مستمر لنشاط الشركة للوصول لإثبات حول أي خطأ أو جريمة.
 - 2 إعداد مخطط زمني ملائم تكون مساعدة لقاعدة البيانات المسترشد بها.
 - 3 اثبات مدى تطابق سجلات الشركة مع البنك أو العملاء عن طريق السيولة النقدية.
 - 4 تتبع أسهم الشركة وحركتها عن طريق نشرات الأسهم.
 5. تحديد الانحرافات في الصرف عن طريق التدقيق في الصلاحيات
 6. التقصي عن النشاطات الغير قانونية وكذلك جمع الأدلة لتعيين المسؤولين عنها وذلك عن طريق المراجعة التفاعلية.
 7. اختيار التوقيت المناسب للحصول على أدلة الإثبات.

8. بالتعاون مع الجهات ذوي العلاقة إعداد خريطة التعقب لتبيين تدفق الأموال أو الكشوفات في تعقب حركة الأموال من المصدر وإلى مكان استلامها أو توظيفها.
9. تقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق التدقيق التشريعي، والتقصي عن الدعاوي والشكاوى المقدمة، والتأكد من حماية الأصول، وتحديد مخاطر الغش، وتحديد مسؤولية والتزام الوحدة بالتشريعات والقوانين والأحكام عند صرف وإثبات المدفوعات وكل ما سبق يتم عن طريق المراجعة البعيدة.
10. استثناء البيانات الصحيحة وشمول الخاطئة فقط وذلك باستخدام اختبارات الشمول.
11. التحليل المصادر الأموال وكذلك استخداماتها.
12. البحث عن أسباب الغش والاحتيال عن طريق استخدام مراجعة النقطة الحرجة وهي النقطة التي تكون عندها المخاطر عند أعلى مستوى.
13. استخدام البرامج الجاهزة للكشف عن الصلات الشخصية بين الأشخاص المرتبطين بالأطراف ذوي الصلة بالموضوع قيد التحقيق.
14. الوقوف على رأي الشركة تجاه مختلف أمور العملاء والدائنون وغيرهم وذلك باستخدام النماذج المالية.
15. تعقب الصفقات، كما يدعى كذلك بشريط مشهد الجريمة.
16. تحليل الروابط الخاصة بالعلاقة بين الأشخاص وبين البيانات والتقارير.

4.7 أسباب تفشي الفساد في داخل الوحدات الحكومية:

وتتمثل أسباب تفشي الفساد في داخل الوحدات الحكومية في الأسباب التالية (عبد الحميد، 2022):

1. انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية وسيادة القيم التقليدية حيث تؤدي إلى اتجاه الفرد إلى ارتكاب المخالفات المالية لعدم معرفة الأفراد بالآثار المترتبة على هذه المخالفات، وما تنتجه من آثار سلبية على المجتمع والنمو الاقتصادي.
2. عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهو ما يؤدي بالإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، فالفساد لا بد له من رقيب حتى يمنع حدوثه، وعدم الفصل بين السلطات تجعل من السهل القيام بالمخالفات بدون اكتشافها لأن المراقب هو نفسه الذي قام بالمخالفة.
3. غياب حرية الإعلام تساعد المراقب في ممارسة الدور الرقابي، لأن الهدف من الرقابة هو بيان مدى وجود غش أو فساد من عدمه.
4. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني للرقابة على الأداء الحكومي بسبب القيود والموانع التي تجعل من الصعب على المؤسسات الحصول على المعلومات الضرورية لإجراء أعمال الرقابة.
5. الأسباب الخارجية للفساد، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين، واستخدام وسائل غير قانونية للحصول على امتيازات داخل الدولة.
8. الدراسات السابقة.

- دراسة Muehlmann et al (2012) بعنوان:

"The Use of Forensic Accounting Experts in Tax Cases as Identified in Court Opinions"

هدفت الدراسة إلى إجراء تحليل شامل لأول مرة لما ورد في قرارات المحاكم الفيدرالية ومحاكم الولايات بشأن دور خبراء المحاسبة الجنائية في القضايا الضريبية، وذلك بهدف تقييم مدى فعالية شهاداتهم وأثرهم في النزاعات الضريبية، بما يساعد دافعي الضرائب والمستشارين القانونيين على اتخاذ قرارات مدروسة حول ضرورة الاستعانة بهؤلاء الخبراء مستقبلاً، واعتمد الباحث على تحليل محتوى قرارات المحاكم الأمريكية، سواء الفيدرالية أو على مستوى الولايات، في القضايا التي تضمنت الاستعانة بخبراء المحاسبة الجنائية، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1982 وحتى عام 2010، مع التركيز على العقود الحديثة التي شهدت تزايداً ملحوظاً في الاعتماد على هؤلاء الخبراء، خاصة في الفترة من 2001 إلى 2010، وأظهرت النتائج أن غالبية القضايا التي استعان فيها القضاء بخبراء المحاسبة الجنائية يمكن تلخيصها وفق نمط "80-80-80-80-80"، حيث تبين أن نحو 80% من هذه القضايا كانت بسبب نزاعات ضريبية، و80% منها تتعلق بضريبة الدخل، وكانت 80% من طبيعتها إجرائية أو إدارية، فيما أُجريت 80% من الإجراءات في سياق مدني، كما عمل أكثر من 80% من المحاسبين الجنائيين كجهود لصالح دافعي الضرائب أو أطراف خارجية، كما أظهرت النتائج أن تقييم القضاة لفعالية المحاسبين الجنائيين كان متفاوتاً، حيث اعتُبر أداء نصفهم فعالاً، في حين أظهرت بعض الشهادات ضعفاً، لا سيما في القضايا التي حُكم فيها لصالح الحكومة. بالمقابل، عندما جاءت الأحكام لصالح دافعي الضرائب، كانت شهادة الخبير دائماً فعالة. وأوصى الباحث بضرورة تحسين مهارات المحاسبين الجنائيين وتطوير خبراتهم التخصصية، خاصة فيما يتعلق بقدرتهم على تقديم شهادات قانونية قوية ومؤثرة أمام القضاء. كما أكد على أهمية إدراك المحامين ودافعي الضرائب لدور المحاسب الجنائي في النزاعات الضريبية، وتشجيع الاستعانة به في المراحل المبكرة من الخلاف، مع مراعاة السمات الشخصية والمهنية التي تجعل شهادة الخبير فعالة أمام المحكمة.

- دراسة الخالدي (2014) بعنوان: " دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية - دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القانون والقضاء الفلسطيني في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وقياس مدى قدرة المحاسب القضائي على اكتشاف ومعالجة التحريفات الناتجة عنها في القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من مدققي الحسابات والعاملين في القانون والقضاء بقطاع غزة، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة القضائية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وأن المحاسب القضائي يتمتع بالمهارات والمعرفة التي تمكنه من اكتشاف ممارسات التلاعب والتضليل المالي، كذلك ضعف الوعي لدى بعض الجهات بمخاطر المحاسبة الإبداعية يؤدي إلى قصور في فعالية الرقابة المالية، وأوصى الباحث بضرورة اعتماد المحاسبة القضائية كأداة رقابية أساسية في المؤسسات المالية، لما لها من دور فعال في كشف التجاوزات المالية

والاحتيايل، والعمل على تدريب وتأهيل المحاسبين والمراجعين من خلال برامج متخصصة في مجال المحاسبة القضائية، لتزويدهم بالمهارات اللازمة.

- **دراسة شعبان (2015) بعنوان:** "مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيايل المالي في الوحدات الاقتصادية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيايل المالي في الوحدات الاقتصادية، من خلال معرفة آراء وتوجهات مكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تم توزيعها على عينة مكونة من 136 مفردة، واستُرد منها 117 استبانة، وأظهرت النتائج أن هناك إدراكاً متزايداً لأهمية المحاسبة القضائية، إلا أن ضعف الوعي العام ونقص الإمكانيات والتشريعات الكافية يشكلان عقبة أمام تفعيلها بشكل فعال. كما بيّنت الدراسة أن توفر الكوادر المؤهلة لا يكفي وحده لتطبيق المحاسبة القضائية ما لم تُعزز ببيئة تشريعية وتنظيمية داعمة، وأوصت الباحثة بضرورة توفير برامج تدريبية متخصصة للمحاسبين في هذا المجال، وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية بما يدعم تطبيق المحاسبة القضائية بفعالية في كشف ومنع الاحتيايل المالي.

- **دراسة فاتح وشاهد (2018) بعنوان:** " المحاسبة القضائية كآلية للحد من الغش والتحايل المالي".

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل واستكشاف ممارسات الفساد المالي، والبحث فيما إذا كانت المحاسبة القضائية تمثل آلية فعّالة للحد من الغش والتحايل المالي، واعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي والاستنباطي، بهدف تحليل البيانات واستنتاج العلاقة بين المحاسبة القضائية ومكافحة الغش المالي، وأظهرت النتائج أن تفعيل دور المحاسبة القضائية يساهم بشكل كبير في تعزيز استقلالية المراجعين والمحاسبين، كما تبين أنها تمثل أداة فعّالة في الحد من ممارسات الغش والتحايل المالي، وأوصى الباحثان بضرورة الدمج بين القطاعين المحاسبي والقضائي لخلق آلية تعاون مشتركة وفعّالة في مكافحة الغش والتحايل، بالإضافة إلى أهمية تطوير المنظومة المهنية والتشريعية لدعم تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المالية.

- **دراسة كندة واخرون (2022) بعنوان:** "واقع تطبيق المحاسبة القضائية ودوره في الحد من ممارسات الفساد المالي

- دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف العاملة في ولاية النيل الأزرق".

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى الالتزام بتطبيق المحاسبة القضائية في المصارف بولاية النيل الأزرق، والتعرف على المعوقات التي تعترض تطبيقها، بالإضافة إلى تقييم دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي، واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل واقع التطبيق من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الاستبيانات، وأظهرت النتائج أن هناك ضعف ملحوظ في تطبيق المحاسبة القضائية داخل مصارف ولاية النيل الأزرق، ويساهم تطبيق المحاسبة القضائية بفعالية في الحد من ممارسات الفساد المالي عند الالتزام به، وتواجه المحاسبة القضائية عدة معوقات تعرقل تنفيذها، من أبرزها نقص التأهيل المهني، وغياب الإجراءات المناسبة، وأوصى الباحثون بضرورة وضع

إجراءات وأساليب فاعلة تمكّن المصارف من الالتزام بتطبيق المحاسبة القضائية بشكل فعال ، تأهيل الموظفين علميًا وعمليًا في مجال المحاسبة القضائية، بما يساهم في تفعيل دورهم في كشف الفساد المالي.

- **دراسة الوريدي وآخرون (2023) بعنوان:** "مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا - دراسة ميدانية على المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا، وذلك من خلال دراسة ميدانية للمحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، واعتمد الباحثون على المنهج الاستنباطي الاستقرائي لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدم صحيفة استبانة كأداة لجمع البيانات الضرورية لاختبار فرضيات الدراسة، كما تم تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة، وأظهرت النتائج أن المحاسبين والمراجعين في ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد يتمتعون بالمهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية، والتي تشمل (أخلاقيات المهنة، المهارات القيادية، الالتزام بالتعلم المستمر، الخبرة المهنية، الذكاء السريع والتفكير التحليلي)، وأوصى الباحثون بضرورة اهتمام العاملين في ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد ب (التطوير المهني المستمر، الإلمام الكامل بمتطلبات المحاسبة القضائية، بما يساهم في تعزيز الكفاءة الرقابية ومكافحة الفساد المالي).

- **دراسة عمران وآخرون (2023) بعنوان:** "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي".

هدفت الدراسة إلى فهم دور المحاسبة الجنائية القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي داخل كل من ديوان المحاسبة، المحكمة الابتدائية، والرقابة الإدارية بمدينة سبها، وذلك من وجهة نظر الموظفين العاملين في هذه المؤسسات، واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الواقع الفعلي لتطبيق المحاسبة القضائية، واستخدام قائمة استبيانات كأداة أساسية لجمع البيانات، وتطبيق برنامج SPSS لإدخال وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من (60) شخصاً من الموظفين في الجهات المستهدفة، وأظهرت النتائج أن المحاسبة الجنائية القضائية تلعب دوراً فاعلاً في الحد من الفساد المالي في المؤسسات المدروسة، هناك درجة عالية من توفر محاور المحاسبة الجنائية القضائية في الجهات المعنية، ترتب محاور المحاسبة القضائية جاء وفق الآتي (متطلبات توفر المحاسبة القضائية، المواصفات التي تتصف بها المحاسبة القضائية، الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية)، وأوصى الباحثون بضرورة تعزيز تطبيق المحاسبة القضائية بشكل منهجي وفعال في المؤسسات الرقابية والقضائية، توفير التدريب والتأهيل المستمر للموظفين في هذا المجال لضمان رفع كفاءتهم في الكشف عن الفساد المالي، دعم بيئة العمل بالإجراءات التنظيمية المناسبة التي تساهم في تفعيل أدوات المحاسبة الجنائية القضائية.

- **دراسة Abdallah (2024) بعنوان:**

"Forensic accounting and its role in reducing financial corruption: A field study applied on some judicial institutions in the Kingdom of Saudi Arabia"

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي، مع التركيز على بيان المؤهلات والمهارات والصفات الواجب توافرها في المحاسب القضائي، بالإضافة إلى نوعية المعلومات التي يجب أن يقدمها لدعم المؤسسات القضائية في قضايا الفساد المالي. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدماً أداة الاستبيان لجمع البيانات من عدد من المؤسسات القضائية في المملكة العربية السعودية، حيث تم توزيع 100 استبيان واسترجاعها جميعاً بنسبة استجابة بلغت 100%، ثم تم تحليل البيانات لاستخلاص النتائج، وأظهرت النتائج أن المحاسب القضائي يستخدم الأساليب التشخيصية لإجراء اختبارات تهدف إلى كشف المخاطر المرتبطة بالاحتيال المالي، مما يسهم في الحد من ممارسات الرشوة التي تُستخدم للحصول على امتيازات غير قانونية. كما بينت النتائج أن إلمام المحاسب القضائي بإجراءات المحاكم يمكنه من تقديم معلومات دقيقة وموثوقة تُسهم في تقليل مظاهر الفساد المالي، وأوصى الباحث بضرورة سن وتشديد التشريعات العقابية التي تستهدف مرتكبي جرائم الفساد المالي، خصوصاً تلك التي يتم كشفها من خلال أدوات المحاسبة القضائية، إلى جانب ضرورة دعم وتعزيز دور المحاسب القضائي داخل المنظومة القضائية، وتطوير قدراته المهنية والتشريعية بما يُمكنه من مكافحة الفساد المالي بفعالية وكفاءة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أن العديد من الدراسات السابقة ركزت على المحاسبة القضائية من زوايا عامة مثل دورها في الحد من الاحتيال أو إدارة الأرباح أو المعوقات التي تواجه تطبيقها، فإن دراستنا تأخذ منحى مغايراً من خلال تحليل العلاقة المباشرة بين ثلاثة أبعاد محددة للمحاسب القضائي (التأهيل، الخبرة والمهارات، وفاعلية الإجراءات) والقدرة على اكتشاف الفساد المالي، وهو ما لم يُتناول بهذا الشمول والترابط في دراسة واحدة من قبل، لا سيما في السياق الليبي:

- دراسات سابقة مثل (الجليلي، 2012؛ رضوان وآخرون، 2022؛ الشواربي، 2018) تناولت التأهيل أو الإجراءات، ولكن لم تربطها بشكل منهجي مباشر بالقدرة على اكتشاف الفساد.

- دراستنا تنفرد بتصميم نموذج تحليلي يربط هذه الأبعاد الثلاثة كمتغيرات مستقلة بمتغير تابع واحد هو القدرة على اكتشاف الفساد المالي، مما يملأ فجوة معرفية مهمة.

9. منهجية الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتحليل وتوصيف موضوع الدراسة، وجمع البيانات وتحليلها، كونه يعتمد بدرجة كبيرة على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، والتعبير عنها تعبيراً كمياً وكمياً وتفصيل جوانبها المختلفة وصفاً دقيقاً وشاملاً. وتمثلت منهجية الدراسة في:

البيانات الثانوية: تم جمع البيانات من المصادر والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية ذات العلاقة، والأبحاث والدراسات السابقة.

البيانات الأولية: فقد تم تجميع البيانات الأولية لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، من خلال استمارة استبيان كأداة رئيسية للدراسة، صممت لهذا الغرض.

1.9 مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الخبراء المحاسبين المقيدين بسجلات محكمة استئناف الخمس والخبراء المحاسبين بمركز الخبرة القضائية الخمس، البالغ عددهم (45) موظف، وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وذلك نظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة.

2.9 أداة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، نظراً لسهولة تطبيقها وتحليل نتائجها، كونها تغطي جوانب كثيرة من موضوع البحث لجمع المعلومات، حيث تم إعداد أداة البحث الحالية بما يتناسب مع أهدافها وفروضها، وقد مرت عملية تصميم وإعداد الاستبانة بعدة مراحل وخطوات وفقاً لما يلي:

1. الاطلاع على أبعاد متغيرات البحث، وذلك بالاعتماد على بعض الدراسات المرتبطة بموضوع البحث، وبناء على ما ورد في بعض هذه الدراسات تم تحديد التقسيمات الرئيسة للاستبانة وصياغة عباراتها.

2. إعداد الاستبانة في صورتها الأولية، والتي تحوي قسمين:

أ. القسم الأول: البيانات الشخصية والديموغرافية وخصائص وسمات مجتمع الدراسة.

ب. القسم الثاني: حيث تم وضعه في صورة محاور رئيسية، وكان ترتيب محاور الاستبانة كما يلي:

المحور الأول: التأهيل العلمي والعمل للمحاسب القضائي: ويشتمل على عشرة عبارة من (1-10).

المحور الثاني: الخبرة والمهارات للمحاسب القضائي: ويشتمل على عشرة عبارات من (1-10).

المحور الثالث: فعالية إجراءات المحاسبة القضائية: ويشتمل على عشرة عبارات من (1-10).

3. عرض الاستبانة في صورتها المبدئية على بعض المحكمين المتخصصين في مجال (المحاسبة).

4. صياغة الاستبانة في صورتها النهائية تمهيداً لتوزيعها على عناصر مجتمع البحث.

5. تم توزيع الاستبانات بشكل مباشر على عناصر مجتمع الدراسة ومن ثم استلامها من المبحوثين، وبلغت الاستبانات

الموزعة بالكامل (45) استبانة واسترد منها (31) استبانة صالحة للتحليل ونسبة بلغت (68.9%)، بينما كان عدد

الاستبانات المفقودة (14) استبانة بنسبة بلغت (31.1%) والجدول التالي رقم (1) يبين عدد الاستبانات الموزعة

والمسترجعة.

جدول (1) يبين عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة

الاستبانات الموزعة	الاستبانات المفقودة	نسبة الاستبانات المفقودة	الاستبانات الغير صالحة	نسبة الاستبانات الغير صالحة	الاستبانات الصالحة	نسبة الاستبانات الصالحة
45	14	31.1%	0	0%	31	68.9%

3.9 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

استخدمت في هذه الدراسة الاختبارات المتوفرة في برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) كما يلي:

أ. مقاييس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics حيث تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة البحث، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة، وإعطاء صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع البحث على العبارات المختلفة.

ب. المتوسط الحسابي Mean لكل فقرة من فقرات الاستبانة، للتعرف على الاستجابة العامة للفقرة، وترتيب الفقرات من حيث التطبيق لأفراد عينة البحث.

ج. الانحراف المعياري Standard Deviation: يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.

د. معامل الارتباط بيرسون Person Correlation: تم استخدامه في هذه الدراسة لغرض تحديد صدق الاتساق البنائي لمحاور البحث وكذلك لمعرفة قوة واتجاه العلاقة.

هـ. معامل الفا كرونباخ Cronbach's alpha : لقياس درجة الثبات في إجابات عينة البحث على فقرات الاستبيان.

و. اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample t – test): يستخدم لاختبار فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في البحث على محتوى كل فقرة.

4.9 صدق وثبات فقرات الاستبانة:

1. صدق المحكمين (الصدق الظاهري):

للتأكد من صدق أداة الاستبانة ومدى صلاحيتها للقياس تم عرض الاستبانة على مجموعة من الأكاديميين في كلية الاقتصاد الخمس بقسم المحاسبة، وذلك من حيث مدى ملائمة الفقرات وطريقة صياغتها ومدى سلامة ووضوح اللغة التي كُتبت بها، وتم ابداء بعض الملاحظات في تعديل بعض الفقرات وبعد ان تم اخذها بعين الاعتبار أجمع أغلب المحكمين على صلاحية الاستبانة بشكلها النهائي.

2. صدق المقياس (الاتساق الداخلي):

يقصد بصدق المقياس (الاتساق الداخلي) مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معامل الارتباط (معامل ارتباط بيرسون) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبيان مع بعضها وكانت نتيجة التحليل كما في الجدول رقم (2).

جدول (2) يبين معامل ارتباط فقرات المحور الأول "التأهيل العلمي والعملية للمحاسب القضائي"

ت	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	امتلاك المحاسب القضائي لتأهيل علمي متخصص يعزز من قدرته على اكتشاف الفساد المالي.	0.772**	0.000
2	التدريب العملي المستمر يساهم في رفع كفاءة المحاسب القضائي في مواجهة قضايا الفساد.	0.614**	0.000
3	المعرفة المتعمقة بالمعايير المحاسبية الدولية تدعم دور المحاسب القضائي في الكشف عن المخالفات المالية.	0.647**	0.000
4	الاطلاع على أحدث الأساليب في المحاسبة القضائية يمكن المحاسب من التعامل مع حالات الفساد المعقدة	0.530**	0.002
5	توفير برامج متخصصة في المحاسبة القضائية يساهم في إعداد محاسبين قادرين على مكافحة الفساد.	0.574**	0.001
6	التحصيل العلمي حول استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة يدعم دور المحاسب القضائي في الكشف عن الفساد.	0.692**	0.000
7	المشاركة في ورش العمل والمؤتمرات المتخصصة تساهم في تحديث معارف المحاسب القضائي.	0.786**	0.000
8	التحصيل العلمي العالي يرتبط بزيادة قدرة المحاسب القضائي على تحليل البيانات المالية واكتشاف التلاعب.	0.752**	0.000
9	التأهيل العملي في بيئات عمل متنوعة يزود المحاسب القضائي بخبرات متعددة لمواجهة الفساد.	0.693**	0.000
10	التأهيل العلمي والعملي المتكامل يساهم في بناء ثقة المؤسسات في قدرات المحاسب القضائي.	0.725**	0.000

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)

* القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)

وقد بينت النتائج في جدول (2) وجود علاقة دالة إحصائية بين جميع فقرات المحور الأول والمتغير قيد البحث، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية لجميع الفقرات أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على اتساق واستقرار اتجاه إجابات العينة نحو هذا المحور.

جدول (3) يبين معامل ارتباط فقرات المحور الثاني "الخبرة والمهارات للمحاسب القضائي"

ت	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	الخبرة العملية في التحقيقات المالية تعزز من قدرة المحاسب القضائي على اكتشاف الفساد.	0.252	0.172
2	امتلاك مهارات تحليل البيانات يمكن المحاسب القضائي من تحديد الأنماط غير الطبيعية في السجلات المالية.	0.552**	0.001
3	القدرة على التواصل الفعال مع الجهات القانونية والإدارية تسهل من عملية التحقيق في قضايا الفساد.	0.229	0.251
4	المهارات التكنولوجية تمكن المحاسب القضائي من استخدام البرامج المتقدمة في تحليل البيانات.	0.561**	0.001
5	الخبرة في التعامل مع قضايا سابقة تعزز من قدرة المحاسب القضائي على التعامل مع حالات مماثلة.	0.192	0.300
6	القدرة على العمل تحت الضغط تعتبر مهارة ضرورية للمحاسب القضائي في التحقيقات المعقدة.	0.460**	0.009
7	المهارات القيادية تساعد المحاسب القضائي في توجيه فرق العمل أثناء التحقيقات.	0.912**	0.00

ت	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
8	الخبرة في مجالات متعددة مثل القانون والاقتصاد تعزز من فعالية المحاسب القضائي.	0.236	0.202
9	المهارات التفاوضية تساعد المحاسب القضائي في الحصول على المعلومات الضرورية من الأطراف المعنية.	0.540**	0.002
10	القدرة على الحفاظ على السرية المهنية تعتبر من المهارات الأساسية للمحاسب القضائي.	0.333	0.067

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)

* القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)

وقد بينت النتائج في جدول (3) أن بعض الفقرات المحور الثاني لم تسجل علاقة دالة إحصائية مع المتغير قيد البحث، حيث تجاوزت قيم الدلالة الإحصائية لخمسة فقرات لمستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى ضعف أو عدم اتساق العلاقة في تلك الفقرات مع المتغير، ومع ذلك فإن الفقرات الأخرى في المحور قد أظهرت دلالة معنوية، مما يعكس جزئياً وجود علاقة في هذا المحور بشكل عام.

جدول (4) يبين معامل ارتباط فقرات المحور الثالث "فعالية إجراءات المحاسبة القضائية"

ت	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	تطبيق إجراءات المحاسبة القضائية بشكل منهجي يساعد في القدرة على الكشف عن الفساد المالي.	0.821**	0.000
2	وجود سياسات وإجراءات واضحة للمحاسبة القضائية يعزز من فعاليتها في مكافحة الفساد.	0.636**	0.000
3	وجود نظام رقابي فعال يُدعم من تطبيق إجراءات المحاسبة القضائية بشكل صحيح.	0.777**	0.000
4	استخدام تقنيات التحليل المالي المتقدم يُحسن من دقة التحقيقات في قضايا الفساد.	0.851**	0.000
5	توفير الموارد اللازمة للمحاسبة القضائية يُعزز من قدرتها على أداء مهامها بفعالية.	0.711**	0.000
6	تحديث الإجراءات بشكل دوري يضمن مواكبة المحاسبة القضائية للتغيرات في أساليب الفساد.	0.841**	0.000
7	تطبيق معايير الجودة في إجراءات المحاسبة القضائية يُحسن من نتائج التحقيقات.	0.717**	0.000
8	الاستفادة من الخبرات الدولية في تطوير إجراءات المحاسبة القضائية يُعزز من فعاليتها.	0.793**	0.000
9	توفير التدريب المستمر للمحاسبين القضائيين على الإجراءات الجديدة يزيد من كفاءة الأداء.	0.642**	0.000
10	تطبيق إجراءات المحاسبة القضائية في الوقت المناسب يُقلل من فرص إخفاء الأدلة.	0.741**	0.000

وقد بينت النتائج في جدول (4) وجود علاقة دالة إحصائية بين جميع فقرات المحور الثالث والمتغير قيد الدراسة، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية لجميع الفقرات أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على اتساق واستقرار اتجاه إجابات العينة نحو هذا المحور.

3. الثبات:

وهو الإتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ، حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه

الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة (Sekaran,2003,p311).

فيما يتعلق بثبات أداة هذه البحث (الاستبانة)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة والبالغ عددها 30 فقرة، ويوضح جدول (5) قيم كل متغير.

جدول (5) معامل الفاكرونباخ للثبات

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل الفا
1	التأهيل العلمي والعملية للمحاسب القضائي	10	0.87
2	الخبرة والمهارات للمحاسب القضائي	10	0.28
3	فعالية إجراءات المحاسبة القضائية	10	0.91
	إجمالي الاستبانة	30	0.69

وتبين من النتائج الموضحة في الجدول (5) أن معامل ألفا كرونباخ للمحورين الأول (87%) والثالث (91%) يمتلكان ثباتاً عالياً، بينما جاء ثبات المحور الثاني منخفضاً (28%) مما قد يتطلب إعادة النظر في عبارات هذا المحور. أما الثبات الكلي للأداة فقد بلغ (69%) ويُعد مقبولاً إحصائياً.

10. نتائج التحليل الإحصائي:

1.10 الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة:

1. الوصف الإحصائي لمفردات مجتمع البحث وفق المؤهل العلمي:

الجدول (6) يبين التوزيع التكراري والنسبي لمفردات مجتمع البحث وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة (%)
دبلوم عالي	4	12.9
بكالوريوس	13	41.9
ماجستير	11	35.5
دكتوراه	3	9.7
المجموع	31	100.0

يلاحظ من قيم الجدول (6) أن مفردات مجتمع البحث يمثلون ما نسبته 41.9% من إجمالي عينة البحث يحملون المؤهل العلمي بكالوريوس، وأن ما نسبته 35.5% يحملون المؤهل العلمي ماجستير، وأن ما نسبته 12.9% يحملون المؤهل العلمي دبلوم عالي، وإن ما نسبته 9.7% يحملون المؤهل العلمي دكتوراه، وهذا يدل على تنوع في المستوى التعليمي في المنظمة قيد البحث لأفراد العينة، وأنهم أصحاب خلفية علمية جيدة جداً وعالية، مما قد يعطي مصداقية أكبر لنتائج البحث، وانطباع عن طبيعة العمل معتمدين على المؤهل العلمي.

2. الوصف الإحصائي لمفردات مجتمع البحث وفق متغير التخصص:

الجدول (7) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات مجتمع البحث وفق التخصص الأكاديمي

التخصص	التكرار	النسبة (%)
محاسبة	27	87.1

النسبة (%)	التكرار	التخصص
6.5	2	اقتصاد
6.5	2	تمويل ومصارف
100.0	31	المجموع

يلاحظ من قيم الجدول (7) أن مفردات مجتمع البحث يمثلون ما نسبته 87.1%، من إجمالي عينة البحث تخصصهم محاسبة، وأن ما نسبته 6.5% تخصصاتهم اقتصاد وتمويل ومصارف، وهذا يدل أن أفراد العينة يتمتعون بخلفية علمية كافية لإبداء رأي مهني مستتير حول موضوع الدراسة.

3. الوصف الإحصائي لمفردات مجتمع البحث وفق متغير سنوات الخبرة:

الجدول (8) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات مجتمع البحث وفق سنوات الخبرة

النسبة (%)	التكرار	سنوات الخبرة
9.7	3	أقل من 5 سنوات
6.5	2	من 5 سنوات إلى 10 سنوات
22.6	7	من 10 سنوات إلى 15 سنة
61.2	19	من 15 سنة فأكثر
100.0	31	المجموع

يلاحظ من قيم الجدول (8) أن ما 61.2% من أفراد العينة يتمتعون بخبرة من 15 سنة فأكثر بمرتبة أولى، وبخبرة من 10 سنوات إلى 15 سنة بمرتبة ثانية بنسبة بلغت 22.6%، وبخبرة أقل من 5 سنوات بمرتبة ثالثة بنسبة بلغت 9.7%، وبخبرة من 5 إلى 10 سنوات بمرتبة رابعة بنسبة بلغت 6.5%، وهذا مؤشر يدل على وجود رصيد كبير من الخبرة في مجال تخصصهم مما ينعكس ايجابيا على إجاباتهم حول موضوع الدراسة.

4. الوصف الإحصائي لمفردات مجتمع البحث وفق فقرة هل حصلت علي تدريب متخصص في المحاسبة القضائية: فيما يلي الجدول رقم (9) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لإجابات مفردات البحث على التساؤل هل حصلت على دورة تدريبية متخصصة في المحاسبة القضائية.

الجدول (9) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات مجتمع البحث وفق هل حصلت علي تدريب متخصص في المحاسبة القضائية

النسبة (%)	التكرار	هل حصلت على تدريب متخصص في المحاسبة القضائية
22.6	7	نعم
77.4	24	لا
100.0	31	المجموع

يلاحظ من قيم الجدول (9) أن ما نسبته 77.4% من أفراد العينة لم يحصلوا علي تدريب متخصص في المحاسبة القضائية، وما نسبته 22.6% هم من حصلوا علي تدريب متخصص في المحاسبة القضائية.

5. الوصف الإحصائي لمفردات مجتمع البحث وفق متغير الدورات التدريبية:

فيما يلي الجدول التالي يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمفردات مجتمع البحث لعدد الدورات التدريبية المتحصلين عليها.

الجدول (10) يبين التوزيع التكراري والنسبي لمفردات مجتمع البحث وفق الدورات التدريبية

الدورات التدريبية	التكرار	النسبة (%)
لا يوجد	21	67.7
من 1 إلى 3 دورات	8	25.8
من 3 إلى 6 دورات	2	6.5
المجموع	31	100.0

يلاحظ من قيم الجدول (10) أن ما نسبته 67.7% من أفراد العينة لا يوجد لديهم دورات تدريبية، ونسبة بلغت 25.8% من أفراد العينة لديهم من 1 إلى 3 دورات، ونسبة بلغت 6.5% لديهم من 3 إلى 6 دورات، وهذا مؤشر يدل على وجود خلفية علمية جيدة جدا داخل المنظمة قيد البحث وذلك على حسب معطيات البحث.

6. الوصف الإحصائي لمفردات مجتمع البحث وفق متغير هل سبق وأن شاركت فعلياً في تحقيقات مالية متعلقة باكتشاف الفساد المالي:

فيما يلي الجدول رقم (11) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لإجابات مفردات البحث على التساؤل هل سبق وأن شاركت فعلياً في تحقيقات مالية متعلقة باكتشاف الفساد المالي.

الجدول (11) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات مجتمع البحث وفق هل سبق وأن شاركت فعلياً في تحقيقات مالية متعلقة باكتشاف الفساد المالي

هل سبق وأن شاركت فعلياً في تحقيقات مالية متعلقة باكتشاف الفساد المالي	التكرار	النسبة (%)
نعم	16	51.6
لا	15	48.4
المجموع	31	100.0

يلاحظ من قيم الجدول (11) أن ما نسبته 51.6% من أفراد العينة سبق وأن شاركوا فعلياً في تحقيقات مالية متعلقة باكتشاف الفساد المالي، ونسبة بلغت 48.4% من أفراد العينة لم شاركوا فعلياً في تحقيقات مالية متعلقة باكتشاف الفساد المالي، وهذا مؤشر يدل على وجود تحقيقات مالية متعلقة باكتشاف الفساد المالي في المنظمة قيد البحث وذلك على حسب معطيات البحث.

2.10 التحليل الإحصائي لاستجابات مفردات مجتمع البحث:

لتحديد درجة الاتفاق على كل فقرة من فقرات الاستبانة وعلى إجمالي كل محور من محاور الاستبانة تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، حيث تكون درجة اتفاق إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تتراوح ما بين (3.41 - 4.20)، أما قيمة اتفاق تماماً تتراوح ما بين (4.21 - 5)، أما قيمة لا اتفاق تتراوح ما بين (1.81 - 2.60) وفق مقياس ليكرت الخماسي.

الجدول (12) يبين التأهيل العلمي والعملية للمحاسب القضائي

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه العام
امتلاك المحاسب القضائي لتأهيل علمي متخصص يعزز من قدرته على اكتشاف الفساد المالي.	4.48	0.626	2	اتفق تماماً
التدريب العملي المستمر يساهم في رفع كفاءة المحاسب القضائي في مواجهة قضايا الفساد.	4.58	0.564	1	اتفق تماماً
المعرفة المتعمقة بالمعايير المحاسبية الدولية تدعم دور المحاسب القضائي في الكشف عن المخالفات المالية.	4.16	0.735	9	اتفق
الاطلاع على أحدث الأساليب في المحاسبة القضائية يمكن المحاسب من التعامل مع حالات الفساد المعقدة.	4.42	0.564	3	اتفق تماماً
توفير برامج متخصصة في المحاسبة القضائية يساهم في إعداد محاسبين قادرين على مكافحة الفساد.	4.35	0.755	4	اتفق تماماً
التحصيل العلمي حول استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة يدعم دور المحاسب القضائي في الكشف عن الفساد.	4.29	0.643	7	اتفق تماماً
المشاركة في ورش العمل والمؤتمرات المتخصصة تساهم في تحديث معارف المحاسب القضائي.	4.19	0.703	8	اتفق
التحصيل العلمي العالي يرتبط بزيادة قدرة المحاسب القضائي على تحليل البيانات المالية واكتشاف التلاعب.	4.13	0.846	10	اتفق
التأهيل العملي في بيئات عمل متنوعة يزود المحاسب القضائي بخبرات متعددة لمواجهة الفساد.	4.32	0.702	6	اتفق تماماً
التأهيل العلمي والعملية المتكامل يساهم في بناء ثقة المؤسسات في قدرات المحاسب القضائي.	4.35	0.608	5	اتفق تماماً
المتوسط العام والانحراف المعياري للمحور	4.33	0.460		اتفق تماماً

- من خلال الجدول رقم (12) حيث حصلت العبارة القائلة بأنه "التدريب العملي المستمر يساهم في رفع كفاءة المحاسب القضائي في مواجهة قضايا الفساد" على المتوسط 4.58 والانحراف المعياري 0.564، وقد جاءت تلك العبارة في المرتبة الأولى.
- وقد جاءت بالمرتبة الثانية العبارة "امتلاك المحاسب القضائي لتأهيل علمي متخصص يعزز من قدرته على اكتشاف الفساد المالي" على المتوسط 4.48 والانحراف المعياري 0.626.

- وقد جاءت بالمرتبة الثالثة العبارة "الاطلاع على أحدث الأساليب في المحاسبة القضائية يمكن المحاسب من التعامل مع حالات الفساد المعقدة" على المتوسط 4.42 والانحراف المعياري 0.564.
- وقد جاءت بالمرتبة الرابعة العبارة "توفير برامج متخصصة في المحاسبة القضائية يساهم في إعداد محاسبين قادرين على مكافحة الفساد" على المتوسط 4.35 والانحراف المعياري 0.755.
- وقد جاءت بالمرتبة الخامسة العبارة "التأهيل العلمي والعمل المتكامل يساهم في بناء ثقة المؤسسات في قدرات المحاسب القضائي" على المتوسط 4.35 والانحراف المعياري 0.608.
- وقد جاءت بالمرتبة السادسة العبارة "التأهيل العملي في بيئات عمل متنوعة يزود المحاسب القضائي بخبرات متعددة لمواجهة الفساد" على المتوسط 4.32 والانحراف المعياري 0.702.
- وقد جاءت بالمرتبة السابعة العبارة "التحصيل العلمي حول استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة يدعم دور المحاسب القضائي في الكشف عن الفساد" على المتوسط 4.29 والانحراف المعياري 0.643.
- وقد جاءت بالمرتبة الثامنة العبارة "المشاركة في ورش العمل والمؤتمرات المتخصصة تساهم في تحديث معارف المحاسب القضائي" على المتوسط 4.19 والانحراف المعياري 0.703.
- وقد جاءت بالمرتبة التاسعة العبارة "المعرفة المتعمقة بالمعايير المحاسبية الدولية تدعم دور المحاسب القضائي في الكشف عن المخالفات المالية" على المتوسط 4.16 والانحراف المعياري 0.735.
- وفي النهاية حصلت العبارة القائلة بأنه "التحصيل العلمي العالي يرتبط بزيادة قدرة المحاسب القضائي على تحليل البيانات المالية واكتشاف التلاعب" على المتوسط 4.13 والانحراف المعياري 0.846، وقد جاءت تلك العبارة في المرتبة العاشرة.

الجدول (13) يبين الخبرة والمهارات للمحاسب القضائي

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه العام
الخبرة العملية في التحقيقات المالية تعزز من قدرة المحاسب القضائي على اكتشاف الفساد.	4.39	0.615	4	اتفق تماما
امتلاك مهارات تحليل البيانات يمكن المحاسب القضائي من تحديد الأنماط غير الطبيعية في السجلات المالية.	4.23	0.762	7	اتفق تماما
القدرة على التواصل الفعال مع الجهات القانونية والإدارية تسهل من عملية التحقيق في قضايا الفساد.	4.29	0.693	6	اتفق تماما
المهارات التكنولوجية تمكن المحاسب القضائي من استخدام البرامج المتقدمة في تحليل البيانات.	4.19	0.792	8	اتفق
الخبرة في التعامل مع قضايا سابقة تعزز من قدرة المحاسب القضائي على التعامل مع حالات مماثلة.	4.42	0.620	3	اتفق تماما
القدرة على العمل تحت الضغط تعتبر مهارة ضرورية للمحاسب القضائي في التحقيقات المعقدة.	3.55	1.261	10	اتفق

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	المرتبة	الاتجاه العام
المهارات القيادية تساعد المحاسب القضائي في توجيه فرق العمل أثناء التحقيقات.	5.58	0.604	1	اتفق تماما
الخبرة في مجالات متعددة مثل القانون والاقتصاد تعزز من فعالية المحاسب القضائي.	4.32	0.702	5	اتفق تماما
المهارات التفاوضية تساعد المحاسب القضائي في الحصول على المعلومات الضرورية من الأطراف المعنية.	4.10	0.700	9	اتفق
القدرة على الحفاظ على السرية المهنية تعتبر من المهارات الأساسية للمحاسب القضائي.	4.68	0.541	2	اتفق تماما
المتوسط العام والانحراف المعياري للمحور	4.37	1.100		اتفق تماما

- من خلال الجدول رقم (13) حيث حصلت العبارة القائلة بأنه "المهارات القيادية تساعد المحاسب القضائي في توجيه فرق العمل أثناء التحقيقات" على المتوسط 5.58 والانحراف المعياري 0.604، وقد جاءت تلك العبارة في المرتبة الأولى.
- وقد جاءت بالمرتبة الثانية العبارة "القدرة على الحفاظ على السرية المهنية تعتبر من المهارات الأساسية للمحاسب القضائي" على المتوسط 4.68 والانحراف المعياري 0.541.
- وقد جاءت بالمرتبة الثالثة العبارة "الخبرة في التعامل مع قضايا سابقة تعزز من قدرة المحاسب القضائي على التعامل مع حالات مماثلة" على المتوسط 4.42 والانحراف المعياري 0.620.
- وقد جاءت بالمرتبة الرابعة العبارة "الخبرة العملية في التحقيقات المالية تعزز من قدرة المحاسب القضائي على اكتشاف الفساد" على المتوسط 4.39 والانحراف المعياري 0.615.
- وقد جاءت بالمرتبة الخامسة العبارة "الخبرة في مجالات متعددة مثل القانون والاقتصاد تعزز من فعالية المحاسب القضائي" على المتوسط 4.32 والانحراف المعياري 0.702.
- وقد جاءت بالمرتبة السادسة العبارة "القدرة على التواصل الفعال مع الجهات القانونية والإدارية تسهل من عملية التحقيق في قضايا الفساد" على المتوسط 4.29 والانحراف المعياري 0.693.
- وقد جاءت بالمرتبة السابعة العبارة "امتلاك مهارات تحليل البيانات يمكن المحاسب القضائي من تحديد الأنماط غير الطبيعية في السجلات المالية" على المتوسط 4.23 والانحراف المعياري 0.762.
- وقد جاءت بالمرتبة الثامنة العبارة "امتلاك مهارات تحليل البيانات يمكن المحاسب القضائي من تحديد الأنماط غير الطبيعية في السجلات المالية" على المتوسط 4.19 والانحراف المعياري 0.792.
- وقد جاءت بالمرتبة التاسعة العبارة "المهارات التفاوضية تساعد المحاسب القضائي في الحصول على المعلومات الضرورية من الأطراف المعنية" على المتوسط 4.10 والانحراف المعياري 0.700.
- 10. وفي النهاية حصلت العبارة القائلة بأنه "القدرة على العمل تحت الضغط تعتبر مهارة ضرورية للمحاسب القضائي في التحقيقات المعقدة" على المتوسط 3.55 والانحراف المعياري 1.261، وقد جاءت تلك العبارة في المرتبة العاشرة.

الجدول (14) يبين فعالية إجراءات المحاسبة القضائية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه العام
تطبيق إجراءات المحاسبة القضائية بشكل منهجي يساعد في القدرة على الكشف عن الفساد المالي.	4.19	0.749	8	اتفق
وجود سياسات وإجراءات واضحة للمحاسبة القضائية يعزز من فعاليتها في مكافحة الفساد.	4.35	0.551	4	اتفق تماما
وجود نظام رقابي فعال يُدعم من تطبيق إجراءات المحاسبة القضائية بشكل صحيح.	4.45	0.624	2	اتفق تماما
استخدام تقنيات التحليل المالي المتقدم يُحسن من دقة التحقيقات في قضايا الفساد.	4.10	0.700	10	اتفق
توفير الموارد اللازمة للمحاسبة القضائية يُعزز من قدرتها على أداء مهامها بفعالية.	4.29	0.739	5	اتفق تماما
تحديث الإجراءات بشكل دوري يضمن مواكبة المحاسبة القضائية للتغيرات في أساليب الفساد.	4.26	0.855	6	اتفق تماما
تطبيق معايير الجودة في إجراءات المحاسبة القضائية يُحسن من نتائج التحقيقات.	4.16	0.688	9	اتفق
الاستفادة من الخبرات الدولية في تطوير إجراءات المحاسبة القضائية يُعزز من فعاليتها.	4.23	0.845	7	اتفق تماما
توفير التدريب المستمر للمحاسبين القضائيين على الإجراءات الجديدة يزيد من كفاءة الأداء.	4.55	0.568	1	اتفق تماما
تطبيق إجراءات المحاسبة القضائية في الوقت المناسب يُقلل من فرص إخفاء الأدلة.	4.35	0.915	3	اتفق تماما
المتوسط العام والانحراف المعياري للمحور	4.29	0.550		اتفق تماما

- من خلال الجدول رقم (14) حيث حصلت العبارة القائلة "توفير التدريب المستمر للمحاسبين القضائيين على الإجراءات الجديدة يزيد من كفاءة الأداء" على المتوسط 4.55 والانحراف المعياري 0.568، وقد جاءت تلك العبارة في المرتبة الأولى.
- وقد جاءت بالمرتبة الثانية العبارة "وجود نظام رقابي فعال يُدعم من تطبيق إجراءات المحاسبة القضائية بشكل صحيح" على المتوسط 4.45 والانحراف المعياري 0.624.
- وقد جاءت بالمرتبة الثالثة العبارة "تطبيق إجراءات المحاسبة القضائية في الوقت المناسب يُقلل من فرص إخفاء الأدلة" على المتوسط 4.35 والانحراف المعياري 0.915.
- وقد جاءت بالمرتبة الرابعة العبارة "وجود سياسات وإجراءات واضحة للمحاسبة القضائية يعزز من فعاليتها في مكافحة الفساد" على المتوسط 4.35 والانحراف المعياري 0.551.

- وقد جاءت بالمرتبة الخامسة العبارة "توفير الموارد اللازمة للمحاسبة القضائية يُعزز من قدرتها على أداء مهامها بفعالية على المتوسط 4.29 والانحراف المعياري 0.739.
- وقد جاءت بالمرتبة السادسة العبارة "تحديث الإجراءات بشكل دوري يضمن مواكبة المحاسبة القضائية للتغيرات في أساليب الفساد" على المتوسط 4.26 والانحراف المعياري 0.855.
- وقد جاءت بالمرتبة السابعة العبارة "الاستفادة من الخبرات الدولية في تطوير إجراءات المحاسبة القضائية يُعزز من فعاليتها" على المتوسط 4.23 والانحراف المعياري 0.845.
- وقد جاءت بالمرتبة الثامنة العبارة "تطبيق إجراءات المحاسبة القضائية بشكل منهجي يساعد في القدرة على الكشف عن الفساد المالي" على المتوسط 4.19 والانحراف المعياري 0.749.
- وقد جاءت بالمرتبة التاسعة العبارة "تطبيق معايير الجودة في إجراءات المحاسبة القضائية يُحسن من نتائج التحقيقات" على المتوسط 4.16 والانحراف المعياري 0.688.
- وفي النهاية حصلت العبارة القائلة بأنه "استخدام تقنيات التحليل المالي المتقدم يُحسن من دقة التحقيقات في قضايا الفساد" على المتوسط 4.10 والانحراف المعياري 0.700، وقد جاءت تلك العبارة في المرتبة العاشرة.

11. اختبار فرضيات البحث:

لاختبار صحة فرضيات البحث تم استخدام اختبار (One-Sample T-test) لعينة واحدة في دراسة دور المحاسبة القضائية في تعزيز القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية.

1.11 الفرضية الأولى:

(وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتأهيل العلمي والعملية للمحاسب القضائي على القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية):

تم اختبار هذه الفرضية في الأساس على مقارنة متوسط مدى تأثير امتلاك المحاسب القضائي للتأهيل العلمي والعملية، في تعزيز قدرته على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية مع المتوسط المعياري، لتحديد ما إذا كان المتوسط المحسوب أعلى من المتوسط المعياري بشكل دال إحصائياً أم لا.

ونظراً لكون فقرات البحث قد تم قياسها على مقياس: (موافق، محايد، غير موافق) فيكون المتوسط المعياري هو 3 (5+4+3+2+1/5)، ولذلك تمت صياغة الفرض كما يلي:

$$H_0: \mu = 3$$

$$H_1: \mu \neq 3$$

تم اختبار فرضيات البحث من خلال اختبار (One-Sample T-test) لعينة واحدة، والذي تقوم فكرته على تحديد الفروق بين كل زوج مكون من المتوسط الحسابي أو الفرضي (3)، وبين بيانات كل إجابة من إجابات المبحوثين عن كل فقرة من فقرات المقياس حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (15) نتائج اختبار (One Sample T- test) لعينة واحدة لمقارنة متوسطات المحور " التأهيل العلمي والعملي للمحاسب القضائي "

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين المتوسطات	الانحراف المعياري	قيمة "T"	مستوى الدلالة	معنوية الفروق	H_1
الفرضية الأولى	4.33	1.329	0.460	16.092	0.001	معنوي	قبول

يبين الجدول (15) أن نتائج التحليل الإحصائي الخاصة للفرضية الأولى التي مفادها "وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتأهيل العلمي والعملي للمحاسب القضائي على القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية"، فقد أشارت نتائج تحليل الفرضية إلى أن المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة حول التأهيل العلمي والعملي للمحاسب القضائي بلغ (4.33)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي (3)، وأن قيمة اختبار T بلغت (16.092) و أن مستوى الدلالة المعنوية المحسوبة لإجمالي المحور أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وبفارق دال إحصائياً (0.001) وعليه، يتم قبول الفرضية القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتأهيل العلمي والعملي للمحاسب القضائي على القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية ، وعليه يتم قبول الفرضية البديل H_1 ورفض فرضية العدم H_0 .

2.11 الفرضية الثانية:

(وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة ومهارات المحاسب القضائي على القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية):

جدول رقم (16) نتائج اختبار (One Sample T- test) لعينة واحدة لمقارنة متوسطات المحور " الخبرة والمهارات للمحاسب القضائي "

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين المتوسطات	الانحراف المعياري	قيمة "T"	مستوى الدلالة	معنوية الفروق	H_1
الفرضية الثانية	4.37	1.374	1.100	6.958	0.001	معنوي	قبول

يبين الجدول (16) أن نتائج التحليل الإحصائي الخاصة للفرضية الأولى التي مفادها "وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة ومهارات المحاسب القضائي على القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية"، فقد أشارت نتائج تحليل الفرضية إلى أن المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة حول التأهيل العلمي والعملي للمحاسب القضائي بلغ (4.37)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي (3)، وأن قيمة اختبار T بلغت (6.958) و أن مستوى الدلالة المعنوية المحسوبة لإجمالي المحور أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وبفارق دال إحصائياً (0.001) وعليه، يتم قبول الفرضية القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة ومهارات المحاسب القضائي على القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية، وعليه يتم قبول الفرضية البديل H_1 ورفض فرضية العدم H_0 .

3.11 الفرضية الثالثة:

(وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية إجراءات المحاسبة القضائية على القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية):

جدول رقم (17) نتائج اختبار (One Sample T- test) لعينة واحدة لمقارنة متوسطات المحور "فاعلية إجراءات المحاسبة القضائية"

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين المتوسطات	الانحراف المعياري	قيمة "T"	مستوى الدلالة	معنوية الفروق	H_1
الفرضية الثالثة	4.29	1.294	0.550	13.107	0.001	معنوي	قبول

يبين الجدول (17) أن نتائج التحليل الإحصائي الخاصة للفرضية الأولى التي مفادها "وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية إجراءات المحاسبة القضائية على القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية"، فقد أشارت نتائج تحليل الفرضية إلى أن المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة حول التأهيل العلمي والعملية للمحاسب القضائي بلغ (4.29)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي (3)، وأن قيمة اختبار T بلغت (13.107) و أن مستوى الدلالة المعنوية المحسوبة لإجمالي المحور أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وبفارق دال إحصائياً (0.001) وعليه، يتم قبول الفرضية القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية إجراءات المحاسبة القضائية على القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية، وعليه يتم قبول الفرضية البديل H_1 ورفض فرضية العدم H_0 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأهيل العلمي والعملية على القدرة على الاكتشاف"

12. النتائج:

من خلال التحليل الإحصائي للبيانات ظهرت مجموعة من النتائج المهمة والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- أظهرت النتائج أن معظم أفراد العينة لديهم مؤهل علمي بكالوريوس بنسبة 41.9% وأن معظمهم تخصصهم محاسبة بنسبة بلغت 87.1%، وأغلبهم يتمتعون بخبرة من 15 سنة فأكثر بنسبة بلغت 61.2%، وأن معظمهم ليس لديهم دورات بنسبة بلغت 67.7%، وأن معظمهم لم يحصلوا على تدريب متخصص في المحاسبة القضائية بنسبة بلغت 77.4%، وأن معظمهم شاركوا في تحقيقات مالية متعلقة باكتشاف الفساد المالي بنسبة 51.6%.
- يساهم التدريب العملي المستمر في رفع كفاءة المحاسب القضائي في مواجهة قضايا الفساد.
- تساعد المهارات القيادية المحاسب القضائي في توجيه فرق العمل أثناء التحقيقات.
- توفير التدريب المستمر للمحاسبين القضائيين على الإجراءات الجديدة يزيد من كفاءة الأداء.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتأهيل العلمي والعملية للمحاسب القضائي على القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية.

- و. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة ومهارات المحاسب القضائي على القدرة على اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية بالرغم من أن معامل الثبات لهذا المحور بلغ 0.28 مما يفسر أن القبول كان نتيجة لتحيز في العينة أو أن بعض الفقرات كانت هي المؤثرة وليس المحور ككل.
- ز. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية إجراءات المحاسبة القضائية على القدرة على وكشف الفساد المالي في المؤسسات الحكومية الليبية.

13. التوصيات:

- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن الخروج بمجموعة من المقترحات والتوصيات والتي من أهمها:
- أ. الاهتمام بتطوير المناهج الأكاديمية في الجامعات الليبية لتشمل مقررات متخصصة في المحاسبة القضائية، بهدف تأهيل الكوادر المحاسبية علمياً وتزويدهم بالمعرفة اللازمة لاكتشاف الفساد المالي.
 - ب. ضرورة إنشاء برامج تدريبية عملية ومكثفة في مجال المحاسبة القضائية، تستهدف المحاسبين ممن لا يمتلكون الخبرة أو التدريب الكافي، لتعزيز قدرتهم على تحليل الأدلة وممارسة الرقابة الفعالة.
 - ج. تعزيز دور المهارات القيادية لدى المحاسبين القضائيين من خلال ورش عمل تطبيقية تُعنى بأساليب توجيه فرق العمل خلال مراحل التحقيق المالي، لضمان أداء منهجي ومنظم.
 - د. ضرورة اعتماد منظومة داخلية لرصد وتحديث المخاطر المالية في المؤسسات الحكومية، تركز على تحليل دوري لنقاط الضعف في الإجراءات المحاسبية، وتوظيف نتائج هذه التحليلات لتطوير أدوات المحاسبة القضائية بما يواكب أساليب الفساد المتغيرة ويُعزز فاعلية الرقابة الاستباقية.
 - هـ. إنشاء نظام وطني لتقييم الكفاءة المهنية للمحاسبين القضائيين يعتمد على مؤشرات علمية مرتبطة بالمؤهل الأكاديمي والخبرة العملية، ويُربط بنتائج التحقيقات الفعلية في قضايا الفساد.
 - و. إدماج المحاسبة القضائية ضمن المنظومة الرقابية الرسمية كمكوّن أساسي في إجراءات الكشف عن الفساد المالي، وتفعيل دورها بما يُسهم في بناء بيئة مؤسسية قائمة على الشفافية والمساءلة.
 - ز. تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والجهات الأكاديمية والرقابية لتطوير برامج وطنية متخصصة في المحاسبة القضائية، بما يُلبّي الاحتياجات الفعلية ويساهم في تقليص فجوة الأداء المهني في مواجهة الفساد المالي.

المراجع:

- إنبيّة، عادل الكاسح، (2017)، "مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا: الواقع والتحديات مع الإشارة الى تجارب بعض الدول"، (مقال في مؤتمر علمي - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزيتونة)، العدد 1، المجلد 1، (381-422).

- البياتي، غازي عبد العزيز سليمان، كريم، فريدون نزار، (2023)، " دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة استطلاعية لآراء عينة من المهنيين والأكاديميين في محافظة السليمانية"، (المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية - العراق)، المجلد 7، العدد 2، (134-156).
- جار الله، ميعاد ناصر، السيد، هدى إبراهيم، (2022)، "المحاسبة القضائية كآلية لضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي"، (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية لكلية الأعمال - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية)، المجلد 6، العدد 20، (92-112).
- الجعبري، ألاء عبد المنعم محمد، (2018)، "دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين"، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا برنامج إدارة الأعمال.
- الجليلي، مقداد أحمد يحيى، (2012)، "المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق"، (المجلة تنمية الرافدين)، العدد 107، المجلد 34، (9-21).
- الحاج علي، عيبر بكري سر الختم، (2019)، "دور المحاسبة القضائية في التدقيق والتحكيم المالي في المملكة العربية السعودية"، (المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال)، المجلد 6، العدد 3، (486-495).
- حامد، أحمد، محمد، نبيل ياسين، عبد الكريم، عيبر، (2021)، "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية مقارنة"، (مجلة اتحاد الجامعات العربية للمحاسبة والمراجعة)، المجلد 10، العدد 3، (425-558).
- الوردي، عبدالرحمن أحمد، سرير، عبدالله ادريس، الفاخري، صلاح محمد (2023)، "مدى توفر مهارات المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا - دراسة ميدانية على المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد"، (المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي - جامعة المرقب)، العدد الثامن، أكتوبر 2023، (1-19).
- حيدر، عادل رمضان، (2023)، "أسباب وآثار الفساد المالي والإداري في ليبيا - دراسة نظرية"، (مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة جامعة الأسمرية الإسلامية)، المجلد 20، العدد 2، (25-41).
- الخالدي، ناهض نمر محمد، (2014)، "دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية - دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القانون والقضاء الفلسطيني في قطاع غزة"، (مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات)، العدد 6، (9-50).
- خدوجة، لخيفي، صبرينة، مناع، (2021)، "دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي" دراسة استطلاعية لآراء محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء - تبسة"، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة العربي التبسي، تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- سعود، المكي معتوق، وبشير، احمد السنوسي، (2015)، "مدى ضرورة توافر متطلبات المحاسب القضائي في الخبير الحسابي الليبي - دراسة استقصائية للخبراء الحسابيين المقيدين في المحاكم الليبية"، (مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية)، العدد 5، (219-258).
- سمره، ياسر عبد العزيز، الباز، منة الله جمال، (2023)، "أثر استخدام المحاسبة القضائية على اكتشاف والحد من الفساد المالي والإداري"، (المجلة العلمية للبحوث الإدارية والمحاسبية والاقتصادية والقانونية - جامعة دمياط)، المجلد 1، العدد 3، (200-229).

- شعبان، إنعام عثمان موسى، (2015)، "مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية - من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة"، (رسالة ماجستير منشورة)، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.
- شنقراري، مصطفى طاهر، بابر، بشير بكري عجيب، (2016)، "المحاسبة القضائية في البلدان العربية - واقع وطموحات"، (مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين)، المجلد 4، العدد 14، (69-85).
- الشواربي، محمد عبد المنعم محمد، (2018)، "أثر إدماج أساليب المحاسبة القضائية في مراحل المراجعة الداخلية على كفاءة المراجع الداخلي"، (مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس)، المجلد 22، العدد 7، (131-199).
- عبد الحميد، رانيا سلطان محمد، (2022)، "دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد - دراسة ميدانية"، (المجلة المصرية للدراسات التجارية)، العدد 1، المجلد 46، (77-150).
- عبد الكافي، أشرف سالم، أبراهيم، طاهر فرج، (2019)، " دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والمحاسبين القضائيين"، (مجلة الدراسات الاقتصادية - كلية الاقتصاد - جامعة سرت)، المجلد 2، العدد 4، (118-149).
- العجب، عبد المجيد عبد الرحيم، ملحم، مدين محمود إسماعيل، (2018)، "دور المحاسبة القضائية في تعزيز الثقة في القوائم المالية - دراسة ميدانية"، (مجلة جامعة شندي للعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة شندي، السودان)، المجلد الأول، العدد الأول، (1-24).
- العربي، خالد عبد القادر، نجم، آية عوض، (2023)، " دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، (مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي)، المجلد 42، العدد 1، (72-122).
- عمر، محي الدين محمود، أمين، بوخرص أحمد، محمد، رحالي، (2021)، "أهمية المحاسبة القضائية كألية لمكافحة الفساد المالي - بالإشارة الى تجارب بعض البلدان العربية"، (مجلة أوراق اقتصادية)، المجلد 5، العدد 1، (22-37).
- عمران، وليد، الشريف، عمر، السود، علي، (2023)، " دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي - دراسة ميدانية"، (مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة و التطبيقية - قسم المحاسبة - كلية التجارة و العلوم السياسية - جامعة سبها - ليبيا)، المجلد 22، العدد 3، (145 - 154).
- فاتح، عبد الغني، شاهد، شارف، (2018)، "المحاسبة القضائية كألية للحد من الغش والتحايل المالي"، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
- فوزية، براهيم، (2022)، "دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي - وجهة نظر مهنية - دراسة لعينة من المحاسبين المعتمدين في الجزائر"، (مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية - جامعة زيان عاشور - الجلفة)، المجلد 15، العدد 1، (46-57).
- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار عيدان، (2013)، "واقع المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء - دراسة ميدانية استطلاعية في الأردن"، (مجلة الدراسات الأمنية)، العدد 7، (161-198).
- كندة، رضوان النيل، وإبراهيم، عبد الله كمال، وعمر، أحمد محمد علي، (2022)، "واقع تطبيق المحاسبة القضائية ودوره في الحد من ممارسات الفساد المالي - دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف العاملة في ولاية النيل الأزرق"، (مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث)، المجلد 2، العدد 4، (901-927).

- المدهون، نافذ ياسين، أحمد، بسام محمود، (2021)، " واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة - دراسة ميدانية استكشافية"، (مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد 23، العدد 1، (45-76).
- منوخ، أسامة زيد، (2017)، "دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي - دراسة ميدانية في هيئة النزاهة العراقية"، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية التجارة للدراسات العليا، جامعة النيلين.
- الوريدي، عبد الرحمن أحمد، سرير، عبدالله ادريس، الفاخري، صالح محمد، (2023)، "مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا " دراسة ميدانية على المحاسبين و المراجعين العاملين بديوان المحاسبة و هيئة مكافحة الفساد "، (المجلة العلمية لكلية الاقتصاد و التجارة - القره بوللي - جامعة المرقب)، العدد الثامن، أكتوبر (1-19).
- يوسف، محمد يسري، (2023)، "دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد في ظل التحول الرقمي"، (مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية)، المجلد 41، العدد 4، (2-51).

Abdullah, M. A. (2024). Forensic accounting and its role in reducing financial corruption: A field study applied to some judicial institutions in the Kingdom of Saudi Arabia. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, King Faisal University, Vol 8, Issue 14, (102-117)

Muehlmann, B., Burnaby, P, A., and Howe, M, A., (2012) The Use of Forensic Accounting Experts in Tax Cases as Identified in Court Opinions (July 1, 2012). *Journal of Forensic & Investigative Accounting*, Vol. 4, Issue 2.